الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليـم العـالي والبحـث العلـمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة:علوم تجارية
التخصص: تجارة دولية

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصاد الجزائري

دراسة تحليلية للفترة 2000-2020م

إشراف الأستاذ الدكتور:
طير عبد الحق

إعداد الطلبة:
اللبي عبد القادر
بن ساهل عادل
خريف الطيب العيد

لجنة المناقشة:

د .عقبة ريمي	**جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي**	**رئيسا**
د .طير عبد الحق	**جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي**	**مشرفا ومقررا**
د .بوصبيع صالح رحيمة	**جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2021/2020

الإهـــداء

بسم الله ، اللهم لك الحمد ولك الشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا محمد عليه أفضل الصلاة المبعوث رحمة للعالمين

أمابعد:

اهدي هذا العمل المتواضع الذي هو ثمرة جهدنا إلى نور طريقي ومنبع طموحي أمي الحبيبة حفظها الله إلى من كان حبه واهتمامه قوام عزيتي ، إلى ضياء حياتي أبي الغالي خفضه الله إلى كل إخوتي وأخواتي وكل أقاربي بدون استثناء وخاصة عائلة اللبي وعائلة بن ساهل وعائلة خريف والى زملائي في الدراسة خاصة طلبة ثانية ماستر مالية وتجارة دولية والى من شاركونا أوقاتنا وكانوا معنا في السراء والضراء والى كل طلبة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة حمه لخضر بالوادي.

شكر وتقدير

الحمد لله الواحد الأحد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه على ما أنعم علينا من قوة وصبر، وعلى توفيقنا لإتمام هذا العمل المتواضع؛

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور طير عبد الحق على قبوله الإشراف على هذا وعلى توجيهاته وإرشاداته طيلة مدة إنجازها.

كما نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع، ومن دون شك أن انتقاداتهم البناءة وملاحظاتهم القيمة ستكون لنا بمثابة دافع ومحفز للتحسين والتجديد؛ كما لا يفوتنا أن نتوجه بالتحية والشكر إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

ملخص:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر أنواع الاستثمار تفضيلا، فهو يعد شكل من أشكال التمويل الخارجي الذي تعتمد عليه الدول، لأنه يوفر الموارد اللازمة للقيام برامج الاستثمار التي تستهدفها خطط التنمية الاقتصادية في هذه الدول. وفي دراستنا هذه سنحاول التعرف على دور الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)، ولتحقيق هذا الغرض تم استخدام الدراسة التحليلية للمتغيرات الاقتصادية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، أما بالنسبة لنموذج الأجل الطويل فقد أظهر مدى أثر كل من الاستثمار المحلي و الناتج المحلي الإجمالي عن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، أما بالنسبة للتضخم و سعر الصرف فهما لا يؤثران عن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية : الاستثمار،الاستثمار الأجنبي المباشر،التنمية،الناتج المحلي الإجمالي،البطالة،التضخم،التجارة الخارجية..

Abstract:

Foreign direct investment (FDI) is one of the most preferred types of investment, as it is a form of external financing on which States depend In this study, we will try to identify the role of FDI on economic development in Algeria (2000-2020), and to this end the analysis of economic variables has been used.

The results of the study showed that there was a long-term equilibrium between independent and dependent variables, while for the long-term model, the impact of both domestic investment and GDP on FDI flows was shown, while for inflation and the exchange rate they did not affect FDI flows.

Key words: investment; foreign direct investment; development;GDP, unemployment, inflation, foreign trade..

فهرس المحتويات

الإهداء	**I**
الشكر	**II**
الملخص	**III**
الفهرس	**IV**
فهرس الجداول والأشكال	**V**
قائمة الرموز والاختصارات	VI
المقدمة	أ - ب
الفصل الأول **الاستثمار الأجنبي المباشر- الإطار النظري والدراسات السابقة**	
تمهيد الفصل الأول	3
المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر	4
المطلب الأول:مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر	4
المطلب الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر	6
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	9
المبحث الثاني : آثار الاستثمار الأجنبي المباشر	14
المطلب الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدولة المضيفة	14
المطلب الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدولة القائمة بالاستثمار	20
المطلب الثالث : الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالاستثمار المحلي	21
المبحث الثالث : الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية	27
المطلب الأول: الدراسات الوطنية	27
المطلب الثاني :الدراسات الأجنبية	32
المطلب الثالث : موقع الدراسة الحالية	34
خلاصة الفصل الأول	36
الفصل الثاني **«الدراسة التحليلية»: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري(2000 /2020)**	
تمهيد الفصل الثاني	37
المبحث الأول : المناخ الاستثمار في الجزائر من خلال المؤشرات الإقليمية والدولية	38
المطلب الأول: المؤشرات الإقليمية	38
المطلب الثاني: المؤشرات الدولية	44
المطلب الثالث: الهيئات الداعمة للاستثمار في الجزائر	47
المبحث الثاني: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة(2020/2000)	55
المطلب الأول: تحليل حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة (2000 /2020)	56
المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة (2000 /2020)	57
المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة (2000 /2020)	58
المبحث الثالث: تحليل آثارا لاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000 /2020)	59
المطلب الأول: تحليل آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) .	60
المطلب الثاني. تحليل آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التضخم (INF).	61

المطلب الثالث: تحليل آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية (Incoterms).	63
المطلب الرابع: تحليل آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على سعر الصرف الرسمي (EXRAT).	67
المطلب الخامس: تحليل آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة.	69
خلاصة الفصل الثاني	72
الخاتمة	81
قائمة المراجع	76

فهرس الجداول

الجدول 1-1	**متوسط نسبة متغيرات دراسة "Lean & Wah Tan" للاقتصاد الماليزي خلال الفترة 1970–2009**	25
الجدول 2-1	**وضع الجزائر والدول العربية في المؤشر العام لمؤشر ضمان الجاذبية الاستثمار(2013-2014)**	42
الجدول 2-2	**وضع الجزائر في مؤشر الأداء والإمكانيات خلال الفترة (2000-2010).**	47
الجدول 2-3	**35 عاما من خدمت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار للمستثمرين والمصدرين العرب**	50
الجدول 2-4	**تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (2000 /2019)**	56
الجدول 2-5	**أهم القطاعات المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2000 /2019)**	57
الجدول 2-6	**أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2000 /2019)**	58
الجدول 2-7	**تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000/2020)**	60
الجدول 2-8	**تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000/2020).**	61
الجدول 2-9	**تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة(2000/2019).**	63
الجدول 2-10	**تطور قيمة سعر الصرف الرسمي في الجزائر خلال الفترة(2000/2020).**	67
الجدول 2-11	**تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000/2020)**	69

فهرس الأشكال

الشكل 1-1	**اثر دخول الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي**	21
الشكل 2-2	**المكونات الرئيسية لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار**	41
الشكل 2-3	**تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2020/2000)**	60
الشكل2-4	**تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة(2020/2000)**	62
الشكل 2-5	**تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة(2019/2000).**	64
الشكل 2-6	**تطور معدل التغطية للتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة(2019/2000).**	64
الشكل 2-7	**تطور معدل سعر الصرف الرسمي في الجزائر خلال الفترة(2020/2000)**	68
الشكل 2-8	**تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة(2020/2000)**	70

قائمة الرموز والاختصارات

DI	domestic investment	**الاستثمار المحلي**
FDI	direct foreign investment	**الاستثمار الأجنبي المباشر**
GDP	gross domestic product	**الناتج المحلي الإجمالي**
MIGA	Agence internationale de garantie des investissements	**الوكالة الدولية لضمان الاستثمار**
APSSI	Agence de promotion, d'accompagnement et de suivi des investissements	**وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار**
ANSSEJ	Agence nationale pour l'aide et l'emploi des jeunes	**الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب**
CNI	Conseil national d'investissement	**المجلس الوطني للأستثمار**
CALPI	Conseil national d'investissement	**لجنة المساعدة من أجل تجديد وترقية الاستثمار**
INF	inflation	**التضخم**
EXRATE	Taux de change officiel	**سعر الصرف الرسمي**
Incoterms	le commerce extérieur	**التجارة الخارجية**

مقدمة:

يمثل النمو الاقتصادي منذ القدم هدفا واسعا تسعى جميع الأمم والشعوب بمختلف إيديولوجياتها وثقافتها للعمل على تحقيقه والبحث عن العوامل والوسائل التي من شأنها تحقيق الرفاهية لأفراد مجتمعاتها، من اجل بناء اقتصاد قوي . يعتبر الاستثمار من المتغيرات المؤثرة على تطور البلدان ومن أشكال هذا الاستثمار نجد الاستثمار الأجنبي المباشر الذي هو موضوع الدراسة إذ يعتبر من أهم المواضيع الاقتصادية التي شهدت قدرا من الاهتمام والدراسة المتفاوتة، لما له من امتيازات تمثلت أساسا في تكريس بوادر العولمة عبر فتح الأسواق العالمية، والزيادة السريعة للتجارة الخارجية وحجم المبادلات الدولية. قد أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل كونه أحد مصادر تدفق رؤوس الأموال الذي شهد تطورا كبيرا نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، والمساهمة في تراكم رأس المال البشري وتحسين المهارات والخبرات، وهذا ما أكدته الكثير من الدراسات السابقة في هذا الموضوع، لماله من مردودات إيجابية على عمليات النمو الاقتصادي ، كما أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توسيع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، ومن هذا المنطق اشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

❖ **الإشكالية:**

بناءا على ما سبق يطرح التساؤل التالي:

ماهو دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال فترة (2000-2020)؟

❖ **التساؤلات الفرعية:**

للإجابة على الإشكالية الرئيسية يتم تقسيمها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يوجد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر؟
- هل يوجد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التضخم في الجزائر ؟
- هل يوجد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر؟
- هل يوجد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سعر الصرف الرسمي في الجزائر؟
- هل يوجد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية في الجزائر؟

❖ **مبررات اختيار موضوع البحث:**

من البديهي أن لكل باحث أسباب ودوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه، ومن هذه الأسباب ما هو موضوعي وما هو ذاتي، ويمكن حصرها في ما يلي:

- الرغبة في معرفة الدور الفعال الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره مصدرا هاما لتمويل

وتطوير القطاعات الاقتصادية، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

- باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع الساعة ويشغل الأوساط الاقتصادية الوطنية.
- الميل إلى الخوض في المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات و تحولات متلاحقة.

❖ **أهداف البحث وأهميته:**

إن الغاية من تناول هذا الموضوع تنصب حول محاولة تحقيق الأهداف التالية:
- معرفة حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وعلاقته بالنمو الاقتصادي.
- محاولة إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر وبالتالي اختبار مدى
صحة الفرضيات التي قامت عليها الدراسة.
- إثراء البحث حول هذا الموضوع في الجزائر.
أما الأهمية فتكمن في إدراك حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، حيث يقوم بدور معزز لاستكمال النقص الذي قد يوجد في رؤوس الأموال المحلية، وهذا من خلال التكنولوجيا المصاحبة له، ونقل التقنيات المتطورة إلى الدول المضيفة، ومساهمته في إمكانية تدريب العمالة الوطنية وإكساب المهارات والخبرات، وبالتالي تحسين الأداء الاقتصادي.

❖ **حدود الدراسة:**

من أجل معالجة الإشكالية تم تحديد إطارين زماني و مكاني. الحدود المكانية: فإن هذه الدراسة تخص واقع الجزائر بالتركيز على الاستثمار الأجنبي المباشر. الحدود الزمنية لقد تم تحديد فترة الدراسة الممتدة بين (2000-2020).

❖ **منهج البحث:**

لتحقيق أهداف هذا البحث تم الاعتماد على:
المنهج الوصفي: في محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث، ومدى صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي لسرد مختلف التعريفات والمفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر، والنمو الاقتصادي، والعلاقة المتبادلة بينهما، وكذلك وصف متغيرات الدراسة خلال الفترة المذكورة. الأسلوب التحليلي الكمي.

❖ **هيكل البحث:**

الغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث والتساؤلات المتفرعة عنها، سوف يتم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول الإطار نظري والأخر الإطار التحليلي، حيث يتم في الفصل الأول النظري سرد جملة من المفاهيم للاستثمار الأجنبي المباشر. وفي المبحث الثاني أثار الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالاستثمار المحلي ، أما في المبحث الثالث الدراسات السابقة المتناولة هذا الموضوع.
في الفصل الثاني الخاص بالدراسة التحليلية ، إذ تم في المبحث الأول تناول مناخ الاستثماري من خلال المؤشرات الإقليمية والدولية .و في المبحث الثاني تناول تطور الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التوزيع الإقطاعي والجغرافي للجزائر خلال فترة الدراسة ، وجاء في المبحث الثالث تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية مثل: الناتج المحلي الإجمالي، التجارة الخارجية، البطالة،... بطريقة التحليل الإحصائي.

الفصل الأول: للاستثمار الأجنبي المباشر- الإطار النظري والدراسات السابقة-

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر شكلا من أشكال التمويل الدولي الذي أصبح يحظى باهتمام كبير من طرف مختلف الدول، نظرا لمساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، من خلال تطوير القدرات الإنتاجية لاقتصادياتها، عن طريق توفير الموارد المالية اللازمة، نقل التكنولوجيا، تطوير رأس المال البشري وغيرها من المزايا العديدة التي يتضمنها هذا الشكل من الاستثمار في طياته من جهة، وتمكين هذه الدول من التكيف مع المستجدات التي يشهدها الاقتصاد العالمي من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى اشتداد المنافسة بين مختلف الدول المتقدمة منها والنامية على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

في هذا السياق، تعمل مختلف الدول جاهدة على توفير المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تقديم مختلف التسهيلات وتوفير الحوافز المساعدة على جذبه،والعمل على إزالة العراقيل التي تحول دون تدفقه، وذلك انطلاقا من دراسة محدداته التي تجعل هذه الدول أسواق جاذبة له كونه أصبح يشكل جزءا كبيرا من المبادلات الدولية ومصدرا تمويليا هاما ودائما للموارد المحلية، لذلك نهدف من خلال هذا الفصل إلى عرض الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تقسيمه إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر.
المبحث الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر.
المبحث الثالث: الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية.

الفصل الأول: للاستثمار الأجنبي المباشر- الإطار النظري والدراسات السابقة-

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا:تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد تعددت التعاريف و النظريات المفسرة لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية , و أهم ما جاء في هذا المجال تعريف صندوق النقد الدولي , الذي يعتبر أن الاستثمار الأجنبي المباشر نوع من الاستثمارات الدولية ," و هو يعكس هدف حصول عون اقتصادي في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني اخر , و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي المباشر و المؤسسة , إضافة الى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة .

الاستثمار الأجنبي المباشر "و هي الاستثمارات التي يديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها, أو نصيب فيها . مما يبرر لهم حق الإدارة " و يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من التدفقات رؤوس الأموال طويلة الاجل .

و لتحديد الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر يستعمل معياريين

- **المعيار الأول :** دو صفة إحصائية : فهو يسمح بقياس التدفقات السنوية للاستثمارات المباشر بين الدول على أساس المعطيات الموجودة في موازين المدفوعات .
- **المعيار الثاني :** أكثر اقتصادية : يصف الاستثمار المباشر بإرادة مراقبة تسيير الفروع , و توجد عدة طرق للاستثمار في الخارج منها : إنشاء مؤسسة جديدة لإنتاج السلع أو الخدمات , المساهمة بنسبة أقلية أو أغلبية في المؤسسة موجودة , مشروعات مشتركة مع شركاء محليون أو أجانب , اتحاد أو استحواذ على مؤسسة محلية[1]

ويعرف كذالك على أنه : "استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات (أو الطاقات الإنتاجية الجديدة) "[2]

اللازمة لعمليات إنتاج السلع و الخدمات , و المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم و ذالك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات ,و يمكن أن يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر إشكالا عديدة ,

---

[1] رزيق مخوخ،**انعكاسات الاستثمار الأجنبي على الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية للفترة 2008-2018**،مجلة التنمية و الاقتصاد التطبيقي جامعة المسيلة، 102

[2]. عيسى الغزالي،**الاستثمار الأجنبي –تعارف و قضايا –سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية** العدد 2004،ص05

الفصل الأول: للاستثمار الأجنبي المباشر- الإطار النظري والدراسات السابقة-

كإنشاء مشروع جديد بالكامل أو تملك أصول منشأة قائمة , و من خلال عمليات تلك المشروعات , ويمكن أن يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالا عديدة كإنشاء مشروع جديد بالكامل أو تملك أصول منشأة قائمة , أو من خلال عمليات الدمج و التملك[1]

و عرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه " حصة ثابتة للمستثمر الأجنبي المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد أخر , حيث يمتلك المستثمر الأجنبي 10 بالمائة أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال , و كذالك من عدد الأصوات فيها , و تكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة[2]

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن الأشكال الأخرى , حيث يمكن أن يتضمن تحركات رأس المال ليس في شكل حصص ملكية فقط و إنما في شكل آلات و تكنولوجيا و معرفة ومهارات[3]

ثانيا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبي أهمية كبيرة كونه أحد مصادر التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية، فضلا عن كونه أحد القنوات التي يحصل من خلالها على التكنولوجيا والخبرات الإدارية والفنية، وله آثار ايجابية عديدة منها إيجاد فرص جديدة للعمل، زيادة الطاقة الإنتاجية، إيجاد طاقات إنتاجية جديدة، تحسين نوعية المنتجات وتقليل الكلف كي تصل إلى درجة عالية من التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية، ويتضح من تجارب الدول الناجحة في التصدير أهمية دور الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير، إذ ترجع أهمية الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى أن هناك علاقة تبادلية بينهما وبين التصدير، فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة، فضلا عن الارتباط بالأسواق العالمية، وأن وجود قطاع تصديري قوي يعمل على جذب مزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات الخدمية والسلعية، وتقوم بدورها في جذب استثمارات جديدة[4].

---

[1] عيسى الغزالي،**مرجع سبق ذكره**،ص15

[2] عبير بوضياف –أثر **الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية و الفقر و البطالة في الجزائر**– العدد 44-جوان 2016 جامعة عنابة صفحة 539

[3] سعيد يحي ،**تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**،أطروحة دكتورة، جامعة قسنطينة 2007-2006،ص:63

[4] رجاء عبد الله عيسى السالم، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية للمدة (1990-2010)**، محلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 3، جامعة البصرة، العراق، 2011، ص: 55.

الفصل الأول: للاستثمار الأجنبي المباشر- الإطار النظري والدراسات السابقة-

المطلب الثاني : أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن لأي دولة أن تحقق رخاء وانتعاش اقتصادي بدون إتاحة الفرصة للمستثمرين الأجانب لإنشاء المشروعات التنموية المختلفة التي تساهم في القضاء على البطالة، وتفتح أبواب التقدم والنهضة؛ وقد خصصنا لكم هذه المقالة لعرض أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر.

أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

1- استثمار أفقي:

يعتبر هذا النوع من الاستثمار تعويضا عن التجارة لوجود العوائق الجمركية , و هذا النمط يمكن ملاحظته بوضوح في حالة صناعة السيارات اليابانية التي قامت بإنشاء فروع إنتاجية لها في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب السياسة الحمائية المتخذة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية على استيراد السيارات اليابانية و كأسلوب الحواجز الجمركية[1] . ينشئ المستثمر في بلد أجنبي أنشطةً مماثلة لما يقوم بها في بلده الأم، مثل شركة هواتف خلوية أمريكية تفتتح مصنعًا لها في الصين.

2- استثمار رأسي:

إنشاء نشاط مغاير لكنه مرتبط بالنشاط الرئيسي للمستثمر في بلده الأم. مثل استحواذ شركة ما على شركة أجنبية تمدها بقطع الغيار أو المواد الخام اللازمة لنشاطها الرئيسي.

3- استثمار مختلط:

هو قيام شركة أو مستثمر بإنشاء نشاط ليس له علاقة بالنشاط الرئيسي في بلده الأم، إذ يدخل المستثمر مجالًا جديدًا ليس له سابق تجربة فيه، وعادةً ما يكون ذلك في صورة مشاركة مع شركات أجنبية تعمل بالفعل في هذه المجالات الجديدة على المستثمر و هناك تصنيفات أخرى حسب الطبيعة الاستثمار[2] و لقد أخذ تصنيف الاستثمار الأجنبي العديد من الأنواع حسب اعتبار الطبيعة و الهدف و المدة و العائد فمن بين هذه التصنيفات :

حسب القائم بالاستثمار:

[1] ساعد بوراوي – **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي السنة الجامعية**،مذكرة ماجستير،جامعة باتنة، 2008-2007،ص:24

[2] السقات دقيق: أكرم محيي الدين مراجعة: رزان حميدة،75414=**https://www.ibelieveinsci.com/?p**

الفصل الأول: للاستثمار الأجنبي المباشر- الإطار النظري والدراسات السابقة-

- *الاستثمار الفردي* : يتمثل فيما يوجهه الفرد من مدخراته أو مدخرات الغير الى تكوين رأس مال حقيقي جديدي .
- *استثمار الشركات* : يتمثل فيتمثل في رأس المال الحقيقي الجديد الذي تقوم الشركات بتكوينه و تمويله إما عن طريق الاحتياجات التي تكوينها من الأرباح المحتجزة , أو من القروض التي يتم الحصول عليها

الاستثمار الحكومي : يتمثل في رأس المال الحقيقي الجديد الذي تقوم الحكومة بتكوينه و تمويله إما من فائض الإيرادات عن الإنفاق العام أو من حصيلة أذون الخزانة " القروض التي تطرحها للاكتتاب العام ", أو من حصيلة القروض الأجنبية التي تعقدها مع الحكومات أو الهيئات الأجنبية

حسب مدة الاستثمار :

- *الاستثمارات قصيرة الأجل*: تكون مدة التوظيف بها لا تزيد عن سنة , كأن يقوم أحد المستثمرين بإيداع أمواله لدى البنك لمدة لا تزيد عن سنة , أو يقوم بشراء أدوات الخزينة وسندات قصيرة الأجل صادرة عن المؤسسات مختلفة, تهدف هذه الاستثمارات إلى توافر السيولة النقدية , إضافة إلى تحقيق بعض العوائد.
- *الاستثمارات متوسطة الأجل* : تكون مدة التوظيف في هذا النوع من الاستثمارات أطول من النوع السابق , حيث قد تصل إلى خمس سنوات , و مثال ذلك أن يقوم شخص ما بإيداع مبلغ من المال في المصرف مدة 05 سنوات , ويقوم بشراء أوراق مالية لمدة لا تزيد عن خمس سنوات .
- *الاستثمارات طويلة الأجل* : تتجاوز مدة توظيف الأموال وفقا لهذا النوع من الاستثمارات الخمس سنوات , فقد تصل إلى 5 سنوات أو أكثر , و مثال ذلك , تأسيس المشروعات , و إيداع الأموال لدى البنك , و الاكتتاب في الأوراق المالية طويلة الأجل [1]

التصنيف حسب العائد :

- استثمارات ذات عائد ثابت : كأن يقوم المستثمر بالاكتتاب في أوراق مالية ثابتة الدخل كالسندات و الأسهم الممتازة , و إيداع الأموال لدى البنك .
- استثمارات ذات عائد متقلب : هنا يكون العائد متغيرا من فترة لأخرى , أو من مشروع لأخر , كأن يقوم المستثمر بالاكتتاب في أسهم عادية أو يقوم بالمتاجرة ببعض السلع و الخدمات .

تصنيف الاستثمارات حسب طبيعتها :

[1]صارة زعيتري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلة قياسية و مقارنة مع بعض الدول العربية خلال 1980-2015**، أطروحة دكتورة،جامعة الجلفة،2019/2018،ص4

الفصل الأول: للاستثمار الأجنبي المباشر- الإطار النظري والدراسات السابقة-

- استثمارات حقيقة أو عينية : تشتمل على الإنفاق على الأصول الإنتاجية , والسلع الاستثمارية الجديدة , و تؤدي إلى خلق قيم جديدة , و الاستثمار الحقيقي يشمل الاستثمارات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع , كشراء آلات و معدات و مصانع جديدة .
- استثمارات غير حقيقة أو مالية : إن الاستثمارات المالية هي عبارة عن حقوق تنشأ عن معاملات مالية بين الإفراد المؤسسات , و يمكن التعبير عن هذه الأخيرة تبرهن لصاحبها الحق في مطالبه الجهة التي أصدرتها بقيمتها و عوائدها

تصنيف الاستثمارات وفقا لحجمها :

- استثمارات صغيرة : تتمثل في صغر المبالغ التي يتم استثمارها , وكذالك صغر المنشآت التي تقوم بالاستثمار من حيث حجمها , و عدد عمالها , و من حيث رأس مالها و نتائج أعمالها
- استثمارات كبيرة : تكون المبالغ المستثمرة فيها كبيرة , و تقوم بها منشآت كبيرة في حجمها وانتشارها , و رأس مالها , و نتائج أعمالها .

تصنيف الاستثمارات حسب النشاط الاقتصادي للمستثمرين :

استثمارات المؤسسات التجارية : أي الاستثمار في المؤسسات التي تعتمد بالدرجة الأساسية على المتاجر بالسلع و الخدمات , و هذا النوع من الاستثمارات واسع الانتشار في المؤسسات كافة , و هو يسهل عملية التبادل بين مختلف الأنشطة[1]

- **البحث المصادر** : يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال الميزة النسبية للدول و لاسيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط و الغاز و المنتجات الزراعية , فضلا عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة و مدربة.
- **البحث عن أسواق** : يهدف هذا النوع من الاستثمارات عادة الى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للاستثمارات (المحلية و المجاورة أو الإقليمية) و لاسيما تلك التي كان يتم التصدير إليها في فترات سابقة .
- **البحث عن الكفاءة** : يحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة و الأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوربية أو شمال القارة الأمريكية .

البحث عن أصول إستراتيجية : يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية[2]

[1] صارة زعيتري،**مرجع سبق ذكره**،ص5

[2] الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف و قضايا، **سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية** 2004،ص6

الفصل الأول: للاستثمار الأجنبي المباشر- الإطار النظري والدراسات السابقة-

المطلب الثالث : النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

أولا:النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية.

1. **التفسير الماركسي:** يرى رواد هذا الاتجاه" أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل مباراة من

طرف واحد، والفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات في معظم الأحيان، بمعنى أن هذه الاستثمارات تأخذ أكثر مما تعطية. لذلك فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتجه بشكل دائم لخدمة مصالحها فقط.

ولقد حاول رواد هذا الاتجاه وخاصة " لينين" تقديم تفسير للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ميل معدل الأرباح نحو الانخفاض ولاسيما عند مرحلة الاحتكار وهي مرحلة تجد فيها طريقة الإنتاج الرأسمالي صعوبات عديدة في تحقيق الفائض، وفي هذه الحالة يكون اللجوء إلى الخارج الوسيلة الأفضل لتعويض النقص الداخلية[1]. أما الماركسيون الجدد أمثال Barran, Magdoff, Svetter المستثمرين الأجانب تعني في الوقت نفسه خسارة البلد المضيف الدول النامية). كمايرون أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تقوم بنفس الدور الذي قامت به الدول المستعمرة في القرنين 18 و19،، وذلك من خلال إحكام السيطرة الإمبريالية، وإعادة التنمية في البلدان النامية. كذلك فإن معظم الأنشطة البحثية تتم في الدول الأم مصدر الاستثمارات الأجنبية ..

أما في الدول النامية، فيتم فيها استغلال الثروات والمعادن، مما يؤدي إلى إفقار غالبية الدول النامية في ظل التبادل اللامتكافئ في العلاقات الاقتصادية الدولية، والذي غالبا ما يكون في صالح البلدان المتقدمة. و في هذا الاتجاه يرى الاقتصادي سمير أمين أن التوسع في الخارج من خلال الاستثمارات الأجنبية، كان لمقابلة نقص الأرباح المترتبة عن ارتفاع الأجور في دول المركز، لذلك فإن تصدير رأس المال إلى الخارج (إلى الأطراف في صورة استثمارات أجنبية مباشرة، ليس لأنه لا يمكن أن استثماره محليا في الدول الرأسمالية، وإنما لارتفاع معدل الأرباح في الخارج وهكذا فإن الفكر الماركسي يؤكد على خطورة الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى دوره السلبي في تحقيق التنمية، وذلك للأسباب التالية[2]:

-تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تشوهات هيكلية في البنى الاقتصادية للدول النامية، حيث تساهم في زيادة تبعية الدول النامية للدول المتقدمة. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يولد الكثير من المخاوف نتيجة للنفوذ الكبير الذي سيكون لدول هذه الشركات على

[1] حجازي زياد ، **مؤسسات تشجيع الاستثمار ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية**،(الأردن،الجامعة الأردنية،1996)ص:40-41

[2] رضا عبد السلام،**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**(مصر،دار السلام لطبع والنشر) ،ص:29.

الفصل الأول: للاستثمار الأجنبي المباشر- الإطار النظري والدراسات السابقة-

البلدان المضيفة، ولأنه قد يمتد تأثير الأزمات الاقتصادية التي قد تشهدها الدول المتقدمة إلى الدول المضيفة لهذه الاستثمارات

- يؤدي جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى انخفاض الإنتاج الوطني بسبب خروج بعض الشركات الوطنية من السوق لعدم القدرة على منافسة الشركات الأجنبية لما تتمتع به هذه الأخيرة من خصائص ومزايا لا تتوفر في الشركات الموجودة في الدول النامية، كذلك قد تقوم الشركات الأجنبية بشراء الشركات الوطنية من أجل بسط سيطرتها في السوق الأم الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض المستوى الاقتصادي للدولة المضيفة؛

2. النظرية النيوكلاسيكية (معدل الفائدة): أولين 1933، كيمب 1964.

تقوم هذه النظرية على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا ما تكون منعزلة عن بعضها البعض، كما أن أسواق رأس المال ليست بالقدر الكافي من التطور في الكثير من الدول وخاصة النامية منها.

ومن ثم، فالنظرية النيوكلاسيكية تشرح تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف س عر الفائدة من دولة لأخرى، فرأس المال يتدفق إلى المناطق التي يحصل فيها على أعلى عائد.

كان أولين أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي، والذي أوضح أن أهم عنصر محرك لتصدير رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة. كما تم تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر على يد ماكدوجال (1960)، وأيضا كيمب (1961، 1964)[1].

ثانيا:نظرية المنظمات الصناعية وعدم كمال السوق.

1. <u>نظرية الميزة الاحتكارية.</u>

ظهر النموذج الاحتكاري على يد هايمر "Hymer" (1960، 1966، 1976). فوفقا لهايمر، فإن الدافع الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في السيطرة على السوق الخارجية. كذلك يرى هايمر أن الشركات المتعددة الجنسيات تتجه للاستثمار بالخارج فقط إذا تمتعت بميزات لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، كنا ينبغي أن تكون هناك عوائق (عدم كمال السوق) تمنع الشركات المحلية من الحصول على المميزات التي تتمتع بها الشركات الأجنبية، تلك المميزات تمكن الشركات الأجنبية من المنافسة والحصول على عائدات أعلى من تلك التي تحصل عليها الشركات المحلية بالسوق الخارجية[2].

[1] الجبوري عبد الرزاق،حمد حسن ،**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية** 2014،(دار حامد للنشر والتوزيع،الطبعة01-عمان)،ص:33

[2] .رضا عبد السلام، **المرجع السابق**، ص.49.

الفصل الأول: للاستثمار الأجنبي المباشر- الإطار النظري والدراسات السابقة-

وقد تم تطوير هذا المنهج على يد كافس "Caves" (1971، 1974، 1982)، حيث أوضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث بالدرجة الأولى نتيجة توفر أربع خصائص وهي:

أ- ميزة تكلفة رأس المال:

عادة ما تكون الشركات التي تقوم باستثمارات خارجية أكثر قدرة الشركات الأخرى على دخول أسواق رأس المال سواء العالمية أو المحلية، وهي أيضا على علاقات وثيقة مع البنوك العالمية، ولها هياكل تمويلية ذاتية قوية، ولذا فهي قادرة على توجيه مصادرها التمويلية بطريقة أفضل.

ب- ميزة تنوع المنتجات.

تتمتع هذه الشركات بتنوع كبير في منتجاتها، يستجيب لأذواق المستهلكين وطبيعة الأسواق التي تستثمر فيها، كما أنها تتمتع بقدرة كبيرة على تحمل تكاليف الإعلان والترويج الضخمة.

ت- وفرات الحجم.

تتميز هذه الشركات بإمكانية تحقيق وفورات الحجم مع كبر المشروع، من خلال طرق تنظيمية متقدمة، وقيام تخصص على مستوى أعلى، وإمكانية الحصول على أسعار جملة كلما كبر حجم المبادلات.

وتؤدي وفورات الحجم إلى خفض التكاليف، وتمنح الشركات الأجنبية ميزة على الشركات المحلية في البلاد المضيفة، حيث كلما زادت موانع الدخول، زادت الميزة الاحتكارية للشركات الموجودة، ومكنها ذلك من القيام باستثمارات أجنبية مباشرة على نطاق أوسع.

ويرى شابيرو "SHPIRO" أن شرط سهولة دخول الشركات إلى الأسواق الخارجية لا يكفي لوحده، بل لابد من توافر إمكانية انسحابها من السوق في حالة وجود مخاطر عالية، أو تغير ظرف البلد المضيف أو حدوث اختلاف في المصالح بين الطرفين[1].

2. <u>نظرية دورة حياة المنتج</u>

وضع هذه النظرية ريموند فرنون عام 1966، وتقوم على افتراض أساسي وهو أن هناك تفاوتا بين الدول في مجال التكنولوجيا، الأمر الذي يؤدي إلى اكتساب بعض الشركات ميزة تكنولوجية تسمح لها باحتكار سوق السلعة، وفي سياق بحثه عن مصدر الميزات الاحتكارية التي تتمتع بها الشركات في الدول المتقدمة، أكد فرنون أن تميزها يعود أساسا إلى اهتمامها بالبحث والتطوير، وتخصيصها موارد مالية معتبرة لنفقات الاستثمار المتعلقة به، ومع اشتداد المنافسة الدولية، وشيوع التكنولوجيا المستخدمة في المنتج، تميل الميزة الاحتكارية لهذه الشركات إلى الانخفاض، إذ يمكن للشركات المنافسة إنتاج نفس المنتوج ولكن بتكاليف

[1] عدنان غانم ،لبنى حسين صالح المسيلي،**دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في الجهوية اليمنية**،مجلة ديمشق،المجلد 19،العدد2،سوريا2003

الفصل الأول: للاستثمار الأجنبي المباشر- الإطار النظري والدراسات السابقة-

منخفضة مقارنة بالشركات الأمريكية، وهو ما يؤدي بها إلى تطوير منتوج بديل، ومن ثم البحث عن استراتيجية بديلة للتوطن، تبدأ بمنح تراخيص الإنتاج أو الدخول في مشاريع شراكة لإنتاج وتسويق نفس المنتوج في البلدان المضيفة[1].

ويميز فرنون بين ثلاثة مراحل في دورة المنتوج.

- مرحلة المنتج الجديد New Product .
- مرحلة المنتج الناضج Maturity Stage.
- مرحلة المنتج النمطي Standardized Product[2].

رابعا:النظرية الانتقائية لجوندينج.

J.Duning يعد الاقتصادي الإنجليزي أول من وضع اللبنة الأولى لهذه النظرية، وذلك من خلال البحث الذي قدمه في ندوة ستوكهولم عن المركز الدولي للنشاط الاقتصادي، وقد حاول من خلال ذلك البحث وضع إطار علمي لتحديد وتقييم ووزن العوامل المؤثرة في القرار المبدئي بالإنتاج في الخارج.

ووفقا لهذه النظرية، فإن قرار الشركة بالاستثمار في الخارج يتوقف على ثلاثة ميزات، أولها توفر الميزات الراجعة للشركة ذاتها، وثانيها توفر ميزات الموقع في الدول المضيفة التي تجعل من المفيد للشركة الاستثمار في دولة أخرى وثالثها توفر ميزات التدويل الداخلي، وذلك التخفيض التكاليف بدلا من استخدام المصادر الخارجية كالتراخيص والوكلاء التجاريون والموزعون... وعليه، فإن هذا النموذج يفترض توافر ثلاث مزايا رئيسية لتدفق الاستثمارات[3].

1. مزايا الملكية:

تتمثل في المزايا الاحتكارية التي تمتلكها الشركة المستثمرة مثل كبر حجم الشركة مقارنة بمثيلاتها في الدول المضيفة، امتلاك تكنولوجيا متقدمة، وعلامة تجارية وبراءة اختراع، القدرات التنظيمية والمهارات الإدارية والتسويقية، القدرة على تخصيص مبالغ مالية مرتفعة للبحث والتطوير، القدرة على الإنتاج في نطاق اقتصاديات الحجم، الدخول بسهولة إلى أسواق المواد الأولية والوسيطة.

إن توفر هذه المزايا، تؤدي بالشركة إلى العمل خارج موطنها الأصلي (الأم)

[1] فاضل محمد العبيدي،**البيئة الاستثمارية**،مكتب التجمع العربي2006 ،ص22-23

[2] فاضل محمد العبيدي،**مرجع سابق** ،ص03-24

[3] بن زيدان فاطمة الزهراء،**محددات النمو الاقتصادي المستدام لدول شمال أفريقيا باستخدام نماذج بانل**(1990-2016)،مجلة نماء الاقتصاد والتجارة جامعة الشلف،الجزائر،العدد الرابع،ديسمبر 2020،ص:55-56

2. مزايا الموقع:

وهي المزايا المكانية التي تتمتع بها الدولة المضيفة (مزايا التوطن) وتشمل: .
انخفاض أسعار المدخلات المواد الأولية، السلع الوسيطة، العمالة، الطاقة)؛
- انخفاض تكلفة النقل والاتصال؛
- اتساع نطاق السوق؛

3. مزايا التدويل:

وهي ميزات إحلال السوق وتعكس أيضا رغبة الشركة في الرقابة على الإنتاج، وذلك التحقيق مجموعة من الأهداف من بينها:
الحفاظ على التكنولوجيا، وتخفيض مخاطر سرقة حق الملكية والتغلب على مشكلة عدم قدرة السوق على نقل المعلومات الكاملة للتكنولوجيا المستخدمة؛
- حماية ورقابة نوعية المنتج والقدرة على تصريفه؛

- رقابة عروض بيع المدخلات بما فيها التكنولوجيا؛
- الاستفادة من المنح والدعم والإعانات والضرائب المنخفضة التي عادة ما تقدمها حكومات البلدان المضيفة[1].

خامسا: نظرية المدرسة اليابانية.

من أبرز رواد هذه المدرسة كل من كوجيما KOJIMA، أوزوا OSAWA، تسورومي TSURUMI.

وقد حاولت هذه المدرسة تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الدروس المستفادة من التجربة اليابانية منذ عام 1945 وما تتمتع به من ميزات تسييرية وتنظيمية، تميزها عن باقي النماذج الأوروبية والأمريكية. كما طورت هذه المدرسة نموذج يجمع بين الأدوات الكلية والجزئية

وتشمل الأدوات الكلية السياسة التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة، بينما تشمل الأدوات الجزئية القدرات والأصول المعنوية للشركة مثل التميز التكنولوجي.

وتؤكد هذه المدرسة أن السوق وحده غير قادر على التعامل مع التطورات والابتكارات التكنولوجية المتزايدة، كما توصي هذه المدرسة بضرورة تدخل الدولة لخلق حالة من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية، ولهذا فقد أدمج كوجيما بين النظريات التجارية من جهة

[1] حمادي الحسن،**الاستثمار الأجنبي المباشر وعقود التراخيص النفطية وأثرها على تنمية الاقتصاد**،مستويات الجلي الحقوقية،(بيروت،لبنان 2014)ص:83-84

الفصل الأول: للاستثمار الأجنبي المباشر- الإطار النظري والدراسات السابقة-

ونظريات الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة ثانية، مؤكدا أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة، في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية، و اعتبر كوجيما أن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليابانية تتم من قبل مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وتتركز في البلدان الآسيوية.

كما حاول الاقتصادي TSURUMI تفسير مدى فعالية المؤسسات اليابانية مقارنة بالمؤسسات الأمريكية، وتوصل إلى أن المسيرين في النموذج الأمريكي ينفردون بعملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية، بخلاف النموذج الياباني الذي يركز على إشراك جميع الأطر المتوسطة والعليافي صياغة القرارات الاستراتيجية وتحديد الأهداف على المدى البعيد. [1].

المبحث الثاني : آثار الاستثمار الأجنبي المباشر.

لم تكن العديد من البلدان النامية ترحب كثيرا خلال عقد السبعينات من القرن الماضي بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، لكن مع بداية الثمانينات اختلفت هذه النظرة وأصبحت الدول تسعى جاهدة لجذب أكبر قدر ممكن من هذه الاستثمارات لما لها من أهمية على مختلف المستويات، ومن البديهي أن يكون لتدفق هذا النوع من الاستثمارات آثار على اقتصاديات الدولة المضيفة.

المطلب الأول : آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدولة المضيفة.

لا شك أن تدفق رؤوس الأموال من بلد لآخر في شكل استثمارات أجنبية مباشرة ينجم عنه العديد من الآثار على اقتصاديات الدولة المضيفة، ونلخص أهم هذه الآثار فيما يلي:

أولا: الأثر على العمالة:

تعاني الدول النامية من انفجار سكاني بدأ يظهر بحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو ما انعكس عنه ارتفاع في معدلات البطالة لهذه الدول، لذلك أصبحت هذه الدول تسعى لتخفيض معدلات البطالة من خلال فتح أبوابها أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويمكن أن تأثر مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في الدولة المضيفة من خلال [2]:

• إن وجود الشركات الأجنبية يؤدي إلى خلق علاقات تكامل بين أوجه النشاط المختلفة، من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم المنتجات والخدمات اللازمة أو المواد الخام للشركات الجديدة، وهو ما يساعد على زيادة المشروعات الوطنية الجديدة وتنشيط الصناعات الأخرى، ومن ثم خلق فرص عمل جديدة ؛

[1] رضا عبدالسلام ،**مرجع سابق**،ص:70

[2] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعية الجديدة**، الإسكندرية، القاهرة، 2003، ص 464-465

-عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص 149-150.

الفصل الأول: للاستثمار الأجنبي المباشر- الإطار النظري والدراسات السابقة-

• إن دفع المستثمر الأجنبي للضرائب المستحقة على الأرباح التي يجنيها يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة والتي يمكن استخدامها في إنشاء مشاريع استثمارية جديدة، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة ؛ . إن توسع الشركات الأجنبية في أنشطتها مع الانتشار الجغرافي لهذه الأنشطة، يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في المناطق الريفية والنائية داخل الدولة المضيفة ؛

• اختيار الدولة المضيفة للتكنولوجيا المناسبة يؤثر إلى حد كبير على عدد فرص العمل الجديدة ومدى تنوعها.

وقد قدرت مصالح الأمم المتحدة عدد الوظائف التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات بحوالي 73 مليون وظيفة، 60 % منها في الدولة النامية[1]، وهو ما يبين مدى مساهمة مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص العمل والتخفيف من حدة البطالة في الدول المضيفة.

ثانيا: الأثر على النقد الأجنبيي :

وردت وجهتان متعاكستان عن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النقد الأجنبي داخل الدولة المضيفة، ويمكن إجمالي هاتين النظرتين فيما يلي[2]:

ـــــ يرى رواد المدرسة الكلاسيكية أن وجود مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية المضيفة يؤدي إلى زيادة معدل تدفق النقد الأجنبي للخارج مقارنة بالتدفقات الداخلة لهذه الدول، ويرجع ذلك إلى كبر التحويلات التي تتم في شكل أرباح وأجور العاملين الأجانب وغيرها مقارنة بصغر حجم رؤوس الأموال التي تحلبها هذه المؤسسات عند بداية المشروع الاستثماري ؛

ـــــ بينما يرى أصحاب المدرسة الحديثة أن مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر تساعد على زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي لما تتمتع به من موارد مالية ضخمة وقدرتها على الحصول على رؤوس الأموال من أسواق النقد الأجنبي لسد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدولة من الأموال لتمويل مشاريع التنمية و بين حجم المدخرات والأموال المتاحة محليا، كما أن وجود هذه المؤسسات يساعد في زيادة معدل تدفق وتنوع المساعدات والمنح المالية المقدمة من الدول الأم والمنظمات الدولية.

---

[1] عبد الله بلوناس و مدرة محمد، **أثار ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية**، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول: الاستثمار الأجنبي المباشر و مهارات الأداء الاقتصادي، حالة بعض الدول النامية، 23/ 22 أكتوبر 2007، جامعة بومرداس، الجزائر، ص12

[2] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سابق، ص 440، 441.

الفصل الأول: للاستثمار الأجنبي المباشر- الإطار النظري والدراسات السابقة-

وبالتالي فالاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يؤثر إيجابيا على النقد الأجنبي في الدولة المضيفة إذا كانت التدفقات النقدية الداخلة أكبر من التدفقات النقدية الخارجة، ويبقى على الدولة المضيفة أن تسعى للاستفادة من هذا الأثر الإيجابي من خلال :

• الاتفاق مع مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر على إعادة استثمار جزء معتبر من الأرباح المحققة ؛ • العمل على جذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات الكنافة الرأسمالية ؛

• العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية ذات الملكية المشتركة بدلا من الملكية المطلقة للمستثمر الأجنبي[1].

ثالثا: الأثر على ميزان المدفوعات:

يرى المؤيدون للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن الآثار المباشرة لتلك الاستثمارات على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة قد تكون إيجابية نظرا لزيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي الناشئة عن زيادة التدفقات الداخلة إليها، أضف إلى ذلك فإن امتلاك مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر للقدرات الإنتاجية والتنظيمية والتسويقية وغيرها يمكنها من الولوج إلى الأسواق العالمية لتصريف منتجاتها، وهو ما ينعكس عنه بالإيجاب على صادرات الدولة المضيفة و بالتالي على ميزان مدفوعاتها.

غير أن تلك الاستثمارات قد تنعكس سلبا على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة في الأجل المتوسط والطويل، وذلك للأسباب التالية[2]:

• أن نشاط مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى زيادة الواردات من السلع الوسيطة والخدمات، بالإضافة إلى دفع مرتبات العاملين الأجانب ودفع الفوائد الناتجة عن التمويل للبنوك الأجنبية وغيرها.

• قد تقوم شركات الاستثمار الدولية في الدولة الأم بالحد من صادرات فروعها في الدولة المضيفة، ففي بعض الأحيان يحظر على الفرع القيام بالتصدير إلى أسواق معينة وفقا لما يسمى "بالشروط التقييدية"، وقد يعود ذلك إلى رغبة الشركة الأم في حماية أسواقها أو أسواق الفروع الأخرى التابعة لها، وهو ما ينعكس سلبا على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة ، قد تنتهج تلك الشركات في بعض الحالات سياسة تسعير الصادرات والواردات مع عدد من فروعها، وقد يكون الدافع من وراء هذه السياسة هو محاولة نقل العبء الضريبي من قبل تلك الشركات من دولة ذات معدلات ضريبية مرتفعة إلى أخرى ذات معدلات أقل،

[1] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سابق، ص 440، 441.

[2] فريد أحمد سليمان قبلان، **مشكلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي ووسائل التغلب عليها**، دراسة مقارنة مع تجارب بعض الدول النامية الاخرى، رسالة دكتورا معهد البحوث والدراسات العربية ،جامعة الدول العربية القاهرة ،2006،ص26- 27.

وهو ما يشكل عبئا إضافيا على ميزان المدفوعات، أضف إلى ذلك، فقد يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر سلبا على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة في الأجل المتوسط والطويل، وذلك بسبب التحويلات التي تتم باتجاه الدولة الأم في شكل أرباح محولة وإتاوات التكنولوجيا. ويمكن الاستفادة من الأثر الإيجابي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات للدولة المضيفة من خلال:

• قيام المشروع الأجنبي بتصدير معظم إنتاجه إلى الخارج والعمل على تخفيض الواردات.

• العمل على إعادة استثمار الأرباح التي تحققها مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر في مشاريع توسعية أو جديدة للحد من نزيف العملات الأجنبية نحو الخارج ؛ . تشجيع المستثمر الأجنبي على اقتناء أصول محلية بدلا من استيرادها من الخارج كلما أمكن ذلك. وبصفة عامة يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يكون له تأثير إيجابي أو سلبي على ميزان مدفوعات الدول المضيفة، وهو ما يلزم هذه الأخيرة بتوجيهه نحو المجالات الاقتصادية التي قمتم بالتنمية، وتعمل على زيادة صادراتها و التقليل من وارداتها.

رابعا: آثار أخرى للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الدولة المضيفة:

بالإضافة إلى الآثار التي سبق ذكرها، فهناك بعض الآثار الأخرى التي يمكن أن تنعكس على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدولة المضيفة، وتتمثل أهمها فيما يلي:

1- الأثر على الاستثمار المحلي: سبقت الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على الاستثمار المحلي في الدولة المضيفة، إلا أنه قد يؤدي في بعض الأحيان إلى تناقص الاستثمار المحلي بدلا من تشجيعه، وبالشكل الذي يحد من تأثيره على النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة.

ويرجع ذلك إلى سببين هما[1]:

• تمويل جزء من متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر من السوق المحلي، مما يؤدي إلى نقص المدخرات في السوق المحلية وانخفاض حجم الاستثمار المحلي ؛

• المنافسة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي، وهو ما يترتب عليها خروج بعض الشركات المحلية غير القادرة على المنافسة الأجنبية.

2- الأثر على هيكل السوق المحلي: تتمتع مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة الشركات المتعددة الجنسيات في أسواق الدول المضيفة بوضع احتكاري أو شبه احتكاري، وذلك بسبب امتلاكها للتكنولوجيا المتقدمة والتقنية الحديثة في الإنتاج والتسويق و التسيير، وفي تدني التكاليف وخفض أسعار المنتجات وتحقيق أرباح مناسبة، وهو ما يجعلها تستحوذ

[1] فريد أحمد سليمان قبلان، **مشكلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي و وسائل التغلب عليها**، مرجع سابق، ص 28، 29.

الفصل الأول: للاستثمار الأجنبي المباشر- الإطار النظري والدراسات السابقة-

على شريحة كبيرة من الطلب السوقي المحلي ومنافسة الشركات المحلية، مما ينعكس سلبا على هيكل السوق المحلي[1].

ومن هنا تبرز أهمية رفع القدرات التنافسية للشركات المحلية للقدرة على العمل في السوق المحلية متنافسة الأطراف، يكون فيها البقاء للأرقى والأفضل[2].

3- الأثر على الأنماط الاستهلاكية: تؤثر مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر على الأنماط الاستهلاكية في الدولة المضيفة، على اعتبار أن هدف هذه المؤسسات هو تحويل أفراد الدولة المضيفة إلى مجرد مستهلكين للسلع والخدمات التي تنتجها وتروجها على نطاق عالمي، ويمكن ملاحظة ذلك من أن "البيتزاهت" و"الهمبورجر" و"دجاج كنتاكي" وغيرها أصبحت من المنتجات المنتشرة في كل الدول، والتي كان من وراء نشرها الشركات المتعددة الجنسيات. وبالتالي فقد تكون المؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر آثار سلبية على أنماط الاستهلاك في الدولة المضيفة، و المتمثلة في[3]:

- قد تتعارض أنماط الاستهلاك التي تفرضها المؤسسات الأجنبية مع ضوابط الاستهلاك في الدولة المضيفة.
- قد يؤدي فرض أنماط جديدة من طرف المؤسسات الأجنبية إلى إضعاف المدخرات المحلية بسبب متابعة المستهلكين لكل ما هو تحسين و كمالي جديد.
- قد تنتج المؤسسات الأجنبية سلع وخدمات تعكس احتياجات قلة من المستهلكين أصحاب الدخول المرتفعة، ولا تستجيب لإشباع الحاجيات الأساسية للطبقة الواسعة من أفراد المجتمع في الدولة المضيفة.

4- الأثر على البيئة: إن المتأمل في اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية يجد أن هذه الاستثمارات تتركز في صناعات حساسة من الناحية البيئية، كالصناعات الاستخراجية وصناعات التعدين وغيرها، وربما يعود السبب في ذلك إلى ضخامة الاحتياجات التمويلية لهذا النوع من الاستثمارات، أو لعجز المستثمرين المحليين على القيام بهذه الاستثمارات في دولهم دون مشاركة أجنبية، لعدم توفر التكنولوجيا المناسبة والتقنية الحديثة لديهم، بالإضافة إلى توفر المواد الأولية لهذه الصناعات في الدول المضيفة وارتفاع معدل العائد فيها.

ومن جهة أخرى تقوم مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر بنقل أنشطتها الملوثة للبيئة إلى بلدان الدول المضيفة، وقد يرجع ذلك إلى صرامة القوانين في بلدانهما الأصلية نتيجة

---

[1] محمد عبد العزيز عبد الله عبد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس الاردن، ص 137.

[2] فريد أحمد سليمان قبلان، **مشكلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي و وسائل التغلب عليها**، مرجع سابق، ص 28، 29

[3] محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار **الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق، ص 137

الفصل الأول: للاستثمار الأجنبي المباشر- الإطار النظري والدراسات السابقة-

للمستوى المتقدم في مجال حماية البيئة، لذلك تقوم هذه المؤسسات بنقل أنشطتها الملوثة إلى الدول النامية حيث لا يوجد إطار قانوني ومؤسساتي يحمي البيئة، وتمارس أنشطتها بدون قيود وهذا ما يؤثر سلبا على المحيط البيئي للبلدان المضيفة لها.

لذلك فعلى الدول النامية المضيفة أن تتبن إستراتيجية فعالة لمراقبة هذه الصناعات، أو على الأقل أن تلزم مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر بإتباع المعايير السائدة والمطبقة في دولها الأصلية في مجال المحافظة على البيئة[1].

5- الأثر على السيادة الوطنية: قد تؤدي زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى وجود نوع من التدخل في النواحي السياسية للدولة المضيفة، وخاصة إذا تزايدت مبيعات المؤسسات الأجنبية عن مبيعات المؤسسات المحلية أو تحكمت الشركات الأجنبية في بعض الخدمات الأساسية في الدولة المضيفة، كما قد يحدث التدخل في النواحي السياسية من خلال سيطرة تلك الشركات على مصادر الثروات الطبيعية، مما يفقد الدولة المضيفة سيادتها السياسية والاقتصادية على تلك المناطق[2]، ويمكن التدليل على ذلك بما قامت به الشركة متعددة الجنسية (ITT) والتي حاولت قلب نظام حكم "سلفادور الليندي" في الشيلي في أوائل السبعينات من القرن الماضي.

كما أن قيام نشاط مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة قد يؤدي إلى خلق طبقة من المنتفعين ترتبط مصالحهم بمصالح تلك المؤسسات، ويشكل هؤلاء مجموعة ضغط للدفاع عن مصالح تلك المؤسسات ووجودها في بلادهم.

وقد أتممت شركة "لوكهيد" (LOKHEAD) لصناعة الطائرات بالانغماس في دفع الرشوة لموظفي الحكومات والساسة في عدد من الدول (مثل رئيس وزراء اليابان السابق للحصول على تسهيلات وامتيازات متنوعة[3]، ومنه يمكن القول أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الدول النامية المضيفة قد يكون له تأثير سلبي على سيادتها الوطنية، وقد يضعها تحت التحكم الاقتصادي والسياسي للدول المصدرة لهذا النوع من الاستثمارات.

---

[1] محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار **الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق، ص 137

[2] Natalia zagravu soilita: croissance, commerce, DE et leur impact sur l'environnement cas de l'Europe centrale et orientale et de la [2] communauté des et indépendants, thèse de doctorat en sciences économique UFR des sciences économique, université de Paris- panthéon-Sorbonne, France,2012, p 169.

[3] عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستمارات الأجنبية**، مرجع سابق، ص 94، 95.

الفصل الأول: للاستثمار الأجنبي المباشر- الإطار النظري والدراسات السابقة-

المطلب الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدولة القائمة بالاستثمار.

بعدما سلطنا الضوء على آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول العضلة، كان لا د من التعرض لأثاره على اقتصاديات الدول القائمة بالاستثمار (المصدرة له).

وعلى هذا الأساس نقسم هذا المطلب إلى فرعين: الأول نذكر فيه مزاياه والثاني سيضمن العيوب والآثار السلبية الناجمة عنه.

أولا: المزايا أو المكاسب المحتملة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

على غرار الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر فإن الدول المصدرة له هي الأخرى تستفيد من بعض المزايا الناتجة عن القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج ويمكن إدراجها فمايلى.

- استغلال المواد الأولية واليد العاملة بأقل تكلفة، مع السيطرة على عناصر الإنتاج
- تحسين وضعية ميزان مدفوعاتها، من خلال العوائد والأرباح المتأتية من القيام بالاستثمار والتي تحول إلى البلد الأصلي، وهذا على المدى المتوسط والبعيد.
- إيجاد أسواق لتصريف متوجاتها، وتبادل الخبرة مع الوحدات المحلية.
- تحقيق معدلات عالية من الأرباح، وزيادة قيمة الأصول الإنتاجية.
- الحصول على الامتيازات التي تقدمها الدول المضيفة للمستثمر الأجنبي وكمثال على تلك الامتيازات،الضريبة الجمركية.
- تخفيف حدة التلوث والمشاكل البيئية في الدول الأصلية ونقلها إلى الدول المضيفة .

ثانيا: العيوب والآثار السلبية الناجمة عن الاستثمار الأجنبي المباشر.

في الواقع أنه وبالرغم من تعدد مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر، نجد أن له آثار سلبية على الدول المصغرة له، وأهم عيوبه بمايلي:

- التأثير السلبي على ميزان المدفوعات بسبب التدفقات من رؤوس الأموال نحو الدول المضيفة في المدى القصير والمتوسط.
- القيود التي تفرضها الدولة المضيفة، والتي تعيق التوظيف وعمليات التصدير وتحويل الارباح والفوائد والاستثمارات إلى الدولة الام[1].

-زيادة البطالة في الدولة الأصلية، وذلك بسبب الاعتماد على اليد العاملة الرخيصة الموجودة في الدول المضيفة.

-

تصنيع أو تقليل فرص التصدير.

[1] حنان بوشناق،**تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الأقتصاد الجزائري** دراسة حالة شرطة الكندي لصناعة الأدوية،مذكرة ماجستير في قسم علوم التسيير فرع نقود مالية.2008-2009 ،جامعة الجزائر،ص79

الفصل الأول: للاستثمار الأجنبي المباشر- الإطار النظري والدراسات السابقة-

- قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية إلى إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع مما يؤدي الى ارتفاع درجة الخطر غير التجاري، وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي الساعة إلى البقاء والنمو والاستقرار في السوق[1].

المطلب الثالث : الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالاستثمار المحلي.

يتناول هذا الجزء العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي أن كانت علاقة إحلال أم تكامل، ثم يتم العرض لأبرز السبل التي يتعين على البلد المضيف انتهاجها لتعزيز الروابط بين المتغيرين.

1- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي (إحلال أم تكامل)

يتحقق الأثر المباشر الموجب للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة إذ أدت هذه الاستثمارات إلى زيادة معدل النمو الاستثمارات المحلية، ويمكن بيان ذلك بالاستعانة بالشكل الموالي :

الشكل رقم (1-1) : أثر دخول الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلى.

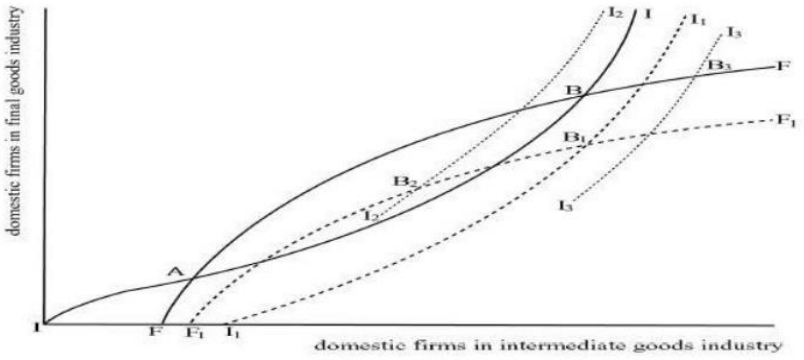

Source: Jaya Prakash Pradhan, Foreign Direct Investment, Source: Nagesh Kumar and Externalities and Economic Growth in Developing countries : Some Empirical Explorations and Implications for WTO Negotiations on Investment, RIS DISCUSSION PAPERS, 2002, p7.

ومن خلال الشكل (1)، يفترض وجود صناعتين داخل الدولة المضيفة: أولهما صناعة السلع الوسيطة. وثانيهما صناعة السلع النهائية، كما يفترض أن الشركات الوطنية تعمل في مجال هاتين الصناعتين، في حين أن الشركات الأجنبية (الشركات متعددة الجنسية) تعمل في مجال صناعة السلع النهائية فقط، قبل دخول الشركات الأجنبية مجال العمل في صناعة السلع النهائية يتحقق التوازن عندما يقطع منحني عدد الشركات الوطنية العاملة في مجال صناعة السلع النهائية(FF) منحني عدد الشركات الوطنية العاملة في مجال صناعة السلع الوسيطة (II) ومن ثم يتحقق شرط توازن عند النقطة B، ويكون عدد الشركات الوطنية العاملة في

[1] حنان بوشناق،**تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الأقتصاد الجزائري** ،مرجع سابق،ص79

الفصل الأول: للاستثمار الأجنبي المباشر- الإطار النظري والدراسات السابقة-

مجال صناعة السلع الوسيطة هو OI1 وعدد الشركات الوطنية العاملة في مجال صناعة السلع النهائية هو OF1 وعندما يتم دخول الشركات الأجنبية مجال العمل في صناعة السلع النهائية، فسوف تزيد المنافسة في السوق المحلي، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل عدد الشركات الوطنية العاملة في مجال صناعة السلع النهائية (أثر الشركات الأجنبية للشركات الوطنية مع عدم حدوث تغير في عدد الشركات العاملة في مجال صناعة السلع الوسيطة، ومن ثم فإن منحن FFسوف ينتقل إلى أسفل إلى F1F1و بالتالي تصبح نقطة التوازن الجديدة هيB1 :
ويكون عدد الشركات الوطنية العاملة في مجال صناعة السلع النهائية OF1 وهو أقل من عدد الشركات الوطنية في مجال هذه الصناعة قبل دخول الشركات الأجنبية في مجال عمل الصناعة المذكورة، بينما ظل عدد الشركات الوطنية العاملة في مجال صناعة السلع الوسيطة عند مستواه السابق لم يتغير.
وفي حالة قيام الشركات الأجنبية بالحصول على احتياجاتها من السلع الوسيطة من الموردين الوطنيين (الشركات الوطنية) (أثر الروابط الخلفية على الشركات الوطنية المتحققة بواسطة الشركات الأجنبية) فإن التغير في عدد الشركات الوطنية العاملة في مجال الصناعة السلع الوسيطة يتوقف على عما إذا كانت نسبة طلب الشركات الأجنبية على السلع الوسيطة تساوي أو تقل عن نسبة طلب الشركات الوطنية على هذه السلع، فإذا كانت نسبة طلب الشركات الأجنبية على السلع الوسيطة مساوية لنسبة طلب الشركات الوطنية على هذه السلع، فإن عدد الشركات الوطنية العاملة في مجال الصناعة السلع المذكورة لن يتغير، ومن ثم فإن منحى II سوف ينتقل إلى أسفل إلى: I1I1 وتكون نقطة التوازن الجديدة B1، أما إذا كانت نسبة طلب الشركات الأجنبية على السلع الوسيطة أقل من نسبة طلب الشركات الوطنية على هذه السلع، فإن عدد الشركات الوطنية سواء في مجال إنتاج السلع الوسيطة أو في مجال إنتاج السلع النهائية سوف يقل. ومن ثم فإن منحين II سوف ينتقل إلى أعلى إلى I2I2 و بالتالي تكون نقطة التوازن الجديدة B2، ويلاحظ أنه عند النقطة B1 لا يوجد أثر للشركات الأجنبية على الاستثمارات في مجال إنتاج السلع الوسيطة كما هو الحال عند النقطةB.
كما يلاحظ أيضا أنه عند النقطةB2 ، فإن الشركات الأجنبية أدت إلى تقليل الاستثمارات المحلية. غير أنه إذا قامت الشركات الأجنبية سواء بإنتاج سلع خصيصا للتصدير أو بإنتاج سلع تحل محل السلع المستوردة، فإن منحني FF لن ينتقل ولهذا فإن نقطة التوازن الجديدة تكونB3 وعند هذه النقطة أدت الشركات الأجنبية إلى زيادة الاستثمارات المحلية سواء في مجال إنتاج السلع الوسيطة او في مجال إنتاج السلع النهائية من خلال الروابط الخلفية التي تنشأ من معاملات الشركات الأجنبية مع الشركات الوطنية، ويعني ذلك أن الأثر الموجب

الفصل الأول: للاستثمار الأجنبي المباشر- الإطار النظري والدراسات السابقة-

للشركات الأجنبية على الاستثمارات المحلية يتحقق إذا كانت العلاقة بين استثمارات هذه الشركات والاستثمارات المحلية علاقة تكاملية.[1] والجدير بالذكر أن هناك قناة أخرى تؤثر على درجتي الإحلال والتكامل تنشأ من فكرة (Schumpeter – شومبيتر) في الاستثمار الأجنبي المباشر والخاصة بالاستثمار ألابتكاري، والذي يعني فناء الابتكارات عن طريق الإحلال، إذ يلاحظ أن معظم أصول الشركات متعددة الجنسيات وفروعها في الدول المضيفة تنطوي على تكنولوجيات متقدمة ومهارات إدارية، وقنوات التسويق المنتجات دوليا، وخصائص جودة وعلامات تجارية، فإذا كان الاستثمار المحلي في الدول المضيفة يستخدم التكنولوجيا القديمة أو التقليدية فلن تصمد الكثير من الشركات المحلية القائمة أمام المنافسة مع فروع الشركات متعددة الجنسيات مما يترتب عليه خروج الكثير من الشركات من حلبة الإنتاج، أن مثل ذلك يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات المحلية، وبالتالي يقال أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر إحلالي، ويؤثر ذلك سلبا على معدل النمو الاقتصادي في الدول المصيفة (بفرض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على النمو الاقتصادي)، أو على الأقل تثبيط ذلك المعدل[2].

ويتطلب تحقيق آثار تحفز النمو الاقتصادي في الدول النامية سيادة درجة من التكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، ولكن ضعف الإنفاق على البحوث والتطوير في تلك الدول يعوقها من تحقيق ذلك في الأجل القصير، و بالتالي تسود درجة من الإحلال بين المتغيرين، أما في الأجل الطويل فمن المتوقع أن تساعد عوائد الإنتاجية في الشركات المحلية من خلال الابتكارات الجديدة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر على تشجيع تلك الشركات على إيجاد نماذج جديدة من التكنولوجيا الحديثة التي تحل محل التكنولوجيا القديمة، من هنا تنشأ التكاملية في الأجل الطويل، الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من النمو الاقتصادي في الدول النامية المضيفة. ويؤدي ما سبق إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج و بالتالي تحفيز النمو الاقتصادي[3].

علاوة عما سبق، فإن الدراسات التطبيقية التي أجريت لاختبار وجود الأثر الاحلالي أم التكاملي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي فقد تباينت في نتائجها. فحسب دراسة شاملة قام بهاBosworth & Collins بهدف معرفة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلى، حيث تمت دراسة درجة تأثير شكل التدفقات في رؤوس الأموال

[1]Jaya Prakash Pradhan, Foreign Direct Investment, Source: Nagesh Kumar and Externalities and Economic Growth in Developing countries : Some Empirical Explorations and Implications for WTO Negotiations on Investment, RIS DISCUSSION PAPERS, 2002, p7.8.

[2]Manuel R. Agosin and Ricardo Mayer, Foreign Investment in Developing Countries : Does It Crowd in Domestic Investment?, UNCTAD Discussion Paper, No 146, February 2000, pl

[3] جمال محمود عطية عبيد ،**تأثيرالاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي** :دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري ،رسالة دكتوراه في اقتصاديات التجارة الخارجية ،جامعة حلوان،مصر،2002ص148-149

الفصل الأول: للاستثمار الأجنبي المباشر- الإطار النظري والدراسات السابقة-

الأجنبية على الاستثمار المحلي في 58 دولة نامية و 18 دولة تمثل الأسواق الناشئة خلال الفترة (1978-1995)، وبينت أن للاستثمار الأجنبي المباشر، تأثير أقوى على الاستثمار المحلي مقارنة بالقروض والاستثمار بالمحفظة، إذ أن كل دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي بنسبة 80% بالنسبة للدول النامية، و90% بالنسبة للدول الصاعدة1.

كما قدمت دراسة أخرى قام بها كل من Agosin and Mayer عام 2000 لتوضيح عما إذا كان هناك أثر مزاحمة أو تحفيز للاستثمارات الأجنبية على الاستثمار المحلي في الدول المضيفة النامية في إفريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية خلال الفترة (1970- 1996) في البداية تم تجزئة الفترة إلى الفترتين، (1976-1985)، (1986-1996) وتم الاعتماد على Panel Data اتضح من الدراسة أن أثر المزاحمة أو التحفيز اختلف من دولة إلى أخرى، وخلال نفس الدولة من فترة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال وجد انه ليس هناك أثر في أفريقيا خلال الفترة (1970-1996) وذلك على الرغم من وجود أثر تحفيزي أو تكاملي خلال الفترتين(1967 - 1985)، (1986 - 1996)، أما في آسيا فكان هناك أثر تحفيزي خلال جميع الفترات السابقة على العكس من ذلك كان الأثر إحلاليا (مزاحمة) في أمريكا اللاتينية خلال جميع الفترات سالفة الذكر [2]،

وقد اهتمت دراسة" Lean &Wah Tan" لعام 2011 بتحديد تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي ضمن الاقتصاد الماليزي خلال الفترة،(2009 - 1970) على وجه الخصوص، حيث كانت تهدف الورقة البحثية إلى إبراز ما إذا كانت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي تكاملية أم احلالية، وذلك بغية توضيح الرؤى المستقبلية لصناع السياسات ولكافة اللاعبين في السوق.علاوة على ذلك، فقد تزامنت الدراسة مع أطلاق الحكومة الماليزية للخطة العاشرة والتي ترمي إلى جعل ماليزية دولة ذات الدخل المرتفع. وفي ظل هذه الخطة فإن القطاع الخاص يعد في موقف حرج لاسيما عند فتح النقاش الساخن حول طبيعة العلاقة التي يرتبط بها مع الاستثمار الأجنبي المباشر[3] . وقد حاول الباحثان معرفة درجة التغير الحاصل في مساهمة كل من الاستثمار المحلي DI والاستثمار الأجنبي المباشر FDI بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP،كل خمس سنوات من فترة الدراسة والمتوسط للفترة الإجمالية كما هو مبين في الجدول الموالي

[1]Frederique sachwald et Serge perrin, Multinationales et développement le rôle des politiques nationales, éd Magellan, Paris,2003,pp26-27

[2] Manuel R. Agosin and Ricardo Mayer, op-cit, pp11-15

[3] . Hooi Hooi Lean and Bee Wah Tan, Linkages between Foreign Direct Investment ,p81

الفصل الأول: للاستثمار الأجنبي المباشر- الإطار النظري والدراسات السابقة-

الجدول(1-1) متوسط نسبة متغيرات دراسة "Lean & Wah Tan" للاقتصاد الماليزي خلال الفترة 1970–2009.

السنوات	DI/GDP	FDI/GDP	FDI/DI
1974—1970	*21.24*	*2.99*	*13.93*
1979—1975	*24.28*	*3.21*	*13.33*
1984—1980	*34.25*	*4.12*	*11.95*
1989—1985	*26.39*	*2.33*	*8.65*
1994—1990	*37.03*	*7.18*	*19.41*
1999—1995	*35.59*	*4.95*	*14.52*
2004—2000	*22.37*	*2.75*	*12.39*
2009—2005	*20.60*	*3.26*	*15.76*
2009–1970	27.72	3.85	13.75

Source:Hooi Hooi Lean and Bee Wah Tan, Linkages between Foreign Direct Investment Domestic Investment and Economic Growth in Malaysia, Journal of Economic Cooperation and Development,2011, p81

من خلال الجدول السابق، يمكن ملاحظة أن نسبة مساهمة الاستثمار المحلي والاستثمار الأجبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال خمس سنوات الأولى 1970 - 1974 قد بلغت على التوالي:

24.21 %و 2.99 %، ولكنها ارتفعت إلى ما يعادل: 37.03 % و 7.18% خلال الخمس سنوات الخامسة: 1990 - 1994، وتعتبر النسب المسجلة في هذه السنوات أعلى معدل طوال فترة الدراسة. ويرجع ذلك إلى طبيعة النمو الذي شهده الاقتصاد الماليزي والظروف الخارجية المواتية لمنطقة دول جنوب شرق آسيا لاسيما في مجال تزايد قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لطبيعة البيئة الاستثمارية الملائمة التي تتمتع بهما. أما في المتوسط فقد ساهم الاستثمار المحلي و الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة: 27.72% و3.85% على التوالي في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة كلها. ومن ناحية أخرى، سجلت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستثمار المحلي معدل: 99.13 % خلال الخماسي الأول، كما أنها حققت أدني نسبة خلال الخمس سنوات

1989 - 1985 ب: 8.65 % ومع ذلك، ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى أعلى معدل البالغ: 19.41خلال الخمس سنوات الموالية، كما أن متوسط نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستثمار المحلي تعادل هي: 13.75 % خلال الفترة 1970-2009.

وعموما توصلت الدراسة في جانبها القياسي إلى العديد من النتائج التي يمكن تلخيص أهمها في النقاط الآتية[1]:

[1] Hooi Hooi Lean and Bee Wah Tan, op-cit, p87.88

الفصل الأول: للاستثمار الأجنبي المباشر- الإطار النظري والدراسات السابقة-

- متغيرات الدراسة: الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي هي تحقق تكامل مشترك فيما بينها على المدى الطويل؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، في حين الاستثمار المحلي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي على المدى الطويل؛
- زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر يجلب الأثر الإيجابي للاستثمار المحلي بعبارة أخرى هناك علاقة تكاملية بينهما؛
- توجد علاقة سببية في اتجاه واحد من الاستثمار المحلي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن النمو الاقتصادي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير، وتؤكد هذه النتيجة الرأي القائل بأن النمو الاقتصادي المرتفع سيؤدي إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا، كما أن الاستثمار المحلي يعتبر عامل مهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصي ، وعلى النقيض من الدراسات السابقة توصلت دراسة "إيمان عطية ناصف " التي أعدت على الاقتصاد المصري خلال الفترة (1980-2000)، إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد أثر سلبا على الاستثمار المحلي، إذ أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض الاستثمار المحلي بنسبة . 0.23 %، وأرجعت ذلك إلى أن الاستثمارات الوافدة إلى السوق المصرية قد اتجه الجانب الأكبر منها لتغطية احتياجات السوق المحلي، مما أثر سلبا على الشركات المحلية[1].

2- سبل تعزيز الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي.

من خلال الدراسات التطبيقية السابقة، يلاحظ أن هناك اختلاف في تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الدول المضيفة، وذلك نظرا لاختلاف العوامل الخاصة بكل دولة على حدة. وفي سبيل تدعيم الأثر التكاملي بين المتغيران صدرت ورقة بحثية بعنوان: تعزيز الروابط بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا بتاريخ 17 أفريل 2013، ومن خلالها تم عرض أهم الإجراءات التي يجب انتهاجها من أجل دفع التكامل بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، والتي يمكن أيجاز أهمها في[2]:

- تشجيع أنشطة تنظيم المشاريع من أجل النهوض بالاستثمار الخاص، والعمل على إنشاء مشاريع أعمال أكثر دينامية تلبي احتياجات الأسواق المحلية والدولية الشديدة التنافس. ومن شأن هذا أن يرسل إشارات إيجابية إلى المستثمرين الأجانب حول الاقتصاد المحلي؛

[1] محمد قويدر، **تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى الجزائر** :رسالة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية ،وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر،2005، ص49

[2] Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement, Renforcer les liens

- تشجيع إقامة المشاريع المشتركة بين المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب يعزز أيضا نقل التكنولوجيا والمهارات ويقوي تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المحلي. وتدل الدراسات الاستقصائية الحديثة للاستثمار أن البلدان الأفريقية على أن المشاريع المشتركة مع الشركات الأجنبية تكون أكبر وتستخدم عددا أكبر من العمال في الاقتصاد المضيف وتكون أكثر إنتاجية مقارنة بالشركات المملوكة للأجانب بالكامل؛
- المشاريع وإرشادات التنفيذ، والذي يشمل ستة إجراءات محددة بوضوح ينبغي للحكومات أن تتخذها من أجل النهوض بتنظيم المشاريع وإنشاء مشاريع أعمال محلية دينامية،وهذه الإجراءات هي [1]:

- صياغة استراتيجيات تنظيم المشاريع؛
- ترشيد البيئة التنظيمية إلى الحد الأمثل،
- تيسير عمليات تبادل التكنولوجيا والابتكار،
- تعزيز الربط الشبكي وزيادة الوعي. في حين أن البرنامج الثاني هو عبارة عن برنامج روابط الأعمال التجارية الذي ينفذ كجزء من إطار الأونكتاد لتنظيم المشاريع (programme Empretec) للنهوض بتنظيم المشاريع والارتقاء بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية. :

شدت السنوات السابقة بحثا نظريا وتطبيقيا واسعا حول اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، لكونه موضوع مثير للجدل لصناع السياسات الاقتصادية ، وهنا سيتم استعراض موجز للدراسات السابقة المختلفة التي تناولت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: الدراسات الوطنية.

1. (دراسة شوقي جباري 2015/ 2016) بعنوان :"اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي" ــ دراسة حالة الجزائر ـ أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ــ ،جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي .

تمحورت تحت الإشكالية التالية : ما تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

[1]. Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement ,op-cit, 17 avril 2013, p. 9-11

الفصل الأول: للاستثمار الأجنبي المباشر- الإطار النظري والدراسات السابقة-

هدفت الدراسة إلى المساهمة في إثراء الجدل الدائر حول جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر ،ومحاولة ترجيح أحد الفريقين أي إما أن يكون التأثير إيجابي بسبب الدور الكبير الذي يؤديه في الحد من فجوة الادخار والاستثمار ،والوقوف على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ، وكذالك التوزيع الجغرافي له .

كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بغية الإلمام بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات المعتمدة،، الذي يركز على التوصيف الدقيق للظواهر الاقتصادية المختلفة ومن ثم تحليل مضامينها والعلاقات الرابطة بينها، حيث سيستخدم هذا المنهج في سرد أهم التعاريف المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والنظريات المفسرة للعلاقة بينهما، و تحليل ملامح الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، وتطور حجم هذا النوع من الاستثمار وتوزيعه القطاعي والجغرافي، فضلا على تقييم مناخ الاستثمار ، كما تم اعتماد أسلوب التحليل القياسي الكمي، والذي يرتكز على التحليل الكمي للمتغيرات الاقتصادية من خلال نماذج قياسية تستمد أسسها من النظريات الاقتصادية والدراسات التطبيقية القياسية السابقة، وهذا من أجل قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة (1990-2013)، بالإضافة إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات والاستثمار المحلي الجزائري.

توصل من خلال هذه الدراسة أن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية بشكل خاص ، فهو يمثل لها بديلا ومصدرا هاما يعوضها عن سلبيات مصادر التمويل الدولية الأخرى ، كالقروض الأجنبية والإعانات والتي أثقلت كاهل هذه الدول وقوضت فرص التنمية الممكنة ، نظرا لارتفاع تكلفة تمويلها . و بالتالي يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل فعالة للدول النامية وآلية ناجعة لمجابهة العجز في موازين مدفوعاتها ، و أداة لها قدرة متناهية في القضاء على البطالة ، كما تلعب دورا في جلب التكنولوجيا الحديثة ونقل المعرفة من خلال تعليم وتدريب الموارد البشرية ، ويعمل على رفع درجة المنافسة مع الشركات آلية مما يؤدي إلى تنمية قدراتها التنافسية وفتح المجال أمام المنتجات آلية لغزو الأسواق الدولية . وتوفير مصدر متجدد للحصول على رؤوس الأموال الأجنبية.

2. (دراسة هند سعدي 2017/2016) بعنوان: "اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية" ــدراسة قياسية اقتصادية للفترة بين (1980 ــ2014) ــ أطروحة دكتورا في العلوم التجارية ـ ، جامعة محمد بوضيف المسيلة.

تمحورت تحت الإشكالية التالية : اثر الاستثمارات الأجنبية المباشر على النمو الاقتصادي في البلدان العربية خلال فترة (1980ـــ2014)؟

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان العربية و على واقع النمو الاقتصادي في البلدان العربية،كما تطرقت أيضا إلى معرفة أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية كفضاء اقتصادي واحد وأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية النفطية.

اعتمدت الدراسة على المناهج التالية: - المنهج الوصفي التحليلي: وذلك لوصف وتحليل ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي. - المنهج التاريخي: لسرد التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي عبر مختلف المدارس الفكرية .- منهج دراسة حالة: حيث تمت الدراسة في البلدان العربية.

توصل من خلال هذه الدراسة إن الاستثمار الأجنبي المباشر شهد تطورات سريعة بعد الحرب العالميتين و ذلك نظرا ألأهميته قدمت العديد من النظريات لشرح أسباب هذه الظاهرة، في هذا الإطار اتجهت معظم الدول إلى فتح أبوابها أمامه قصد استقطابه، وبما أن الكثير من الدول النامية عانت ولازالت تعاني من مشكل المديونية والعجز في تمويل استثماراتها فقد اتخذته كوسيلة بديلة لإنعاش اقتصادياتها، ومن أجل تحقيق ذلك كان لابد من إعادة النظر في مناخها الاستثماري الذي له دور كبير في جذب هذه الاستثمارات.

توصلت أيضا إن النماذج المتعددة فسره ظاهرة النمو الاقتصادي والمتمثلة في النماذج الكلاسيكية، الكينزية النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي، كما تعرضت هذه النماذج إلى تفسير علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنمو الاقتصادي، حيث تمثلت هذه العلاقة في علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالتكنولوجية، وأيضا علاقتها بالاستثمار المحلي، التجارة الخارجية والموارد البشرية.

3. (دراسة جابر سطحي 2018/2017) بعنوان : "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية" ـ دراسة حالة ـ (جازي موبيليس وأوريدو).أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر بسكرة.

تمحورت تحت الإشكالية التالية : كيف ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الاتصالات اللاسلكية في تحسين المزيج التسويقي لمؤسسة موبيليس ؟

الفصل الأول: للاستثمار الأجنبي المباشر- الإطار النظري والدراسات السابقة-

هدفت الدراسة إلى تحديد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد الدول المضيفة وتحليل تدفقاته الواردة إلى الجزائر و تحديد المزيج التسويقي لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر عند دخولها أسواق الدول المضيفة .
اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري بهدف وصف وتحليل مختلف أبعاد موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر والمزيج التسويقي لمؤسساته، أما بالنسبة للجانب التطبيقي الخاص بحالة متعاملي قطاع الهاتف النقال في الجزائر فقد تم استخدام المنهج التاريخي عند استخدام العروض من طرف المؤسسات الثلاث،بإضافة إلى المنهج التحليلي المقارن لتحليل ومقارنة عروض وخدمات المؤسسات من حيث ولأسعار وغيرها .
توصل من خلال هذه الدراسة إن البيئة التنافسية التي فرضتها مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر(جازي،اوريدو)على موبيليس دفع هذا الأخير بتحسين مزيجها التسويقي من خلال محاكات عروض وخدمات المنافسين وابتكار عروض وخدمات جديدة من جهة ثانية.

4. (دراسة عبد الحق طير ، عقبة ريمي ، بولرياح غريب .2019/2018) بعنوان : "أثر الفساد على جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر"دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل للفترة بين (2003– 2016). ، ورقة بحثية في مجلة روئ اقتصادية جامعة الوادي،جامعة قاصدي مرباح ورقلة .

تمحورت تحت الإشكالية التالية : كيف يؤثر الفساد على جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر (2003– 2016)؟

هدفت الدراسة إلى قياس اثر الفساد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ،وذاك باستخدام نماذج بانل للفترة 2003–2006 ،وقد تم اختيار الدول العربية بناء على توفر المعطيات والبيانات الخاصة بمتغيرات وفترة الدراسة ،وقد اعتمدت على بيانات تقرير مناخ الاستثمار الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر

تم الاعتماد على الدراسة القياسية وذالك باستخدام نماذج بانل لإثبات فرضية الدراسة القائلة بأن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمثل المتغير المعتمد يتأثر وبشكل سلبي بالفساد الذي يمثل المتغير المستقل.

الفصل الأول: للاستثمار الأجنبي المباشر- الإطار النظري والدراسات السابقة-

توصلت الدراسة إلى إن متغير الفساد كان له علاقة معنوية وعكسية ،أي له تأثير سلبي ،بحيث وجد أنه كلما زاد حجم الفساد بنسبة 1 % انخفض حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية بنسبة % 1.479.

5. (دراسة طويل آمال ، مختاري عبد الجبار 2020/2019) بعنوان : "اثر الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر"- خلال فترة (1990-2018)- ، ورقة بحثية في مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة،جامعة الأغواط الجزائر.

تمحورت تحت الإشكالية التالية :ما مدى تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصادرات خارج قطاع المحروقات ؟

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات خارج قطاع المحروقات ،وهدفت أيضا إلى تقديم إطار معرفي ونظري وتطبيقي يمكن الاعتماد عليه مستقبلا لإعداد دراسات أوسع وأكثر دقة.
اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات ،أما في الجانب التطبيقي فقد تم استخدام المنهج التجريبي لاختبار العلاقات وتأثير كل من الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات خارج قطاع المحروقات .
توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، وذلك يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير طويل الأجل على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر كما توصلت الدراسة أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤثر على الصادرات خارج قطاع المحروقات تأثيرا طرديا في الجزائر وذلك في المدى الطويل أي أنه كلما ارتفعت الاستثمارت الأجنبية المباشرة زادت الصادرات خارج قطاع المحروقات ، وذلك دائما في المدى الطويل أي بعد عدة سنوات

6. (دراسة د/دغموم هشام2016 -2017) بعنوان: تقيم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب بعض المؤشرات خلال (2015-2000)-ورقة بحثية في مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية-مخبر الصناعة التقليدية لجامعة الجزائر 3.

تمحورت تحت الإشكالية التالية:ما هي نظرة العالم الخارجي لمناخ الاستثمار في الجزائر؟
هدفت الدراسة إلى تقيم مناخ الاستثمار في الجزائر مابين الفترة الممتدة من سنة2000 إلى غاية 2015، ومن خلال معرفة نظرة العالم الخارجي لمناخها الاستثماري، عن طريق

الفصل الأول: للاستثمار الأجنبي المباشر- الإطار النظري والدراسات السابقة-

الوقوف على موقعها ضمن أهم المؤشرات الدولية المستخدمة في قياس مدى ملائمة ظروف مناخ الاستثمار لجذب المستثمرين الأجانب وتغيراتها باتجاه التحسن أو التراجع،والتي تعتمد عليها المؤسسات العالمية في المفاضلة بين الدول عند توجه رؤوس أموالها.

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي من خلال التطرق إلى تقيم المناخ الاستثماري وتحليل بياناته المتعلقة بالمؤشرات المتطرق إليها في الدراسة كمؤشر الأداء والمؤشر العام لضمان الاستثمار ومؤشر الحرية الاقتصادية

توصلت الدراسة إلى إن مناخ الإعمال في الجزائر من البلدان التي لم تحقق تغييرا إيجابيا كبيرا في مؤشر البنك المعتمدة خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2015 وذالك رغم الإصلاحات الاقتصادية المتخذة ، فالجزائر لا توفر مناخا جذابا للاستثمار،ووصفها بالوجهة الصعبة للمستثمرين الأجانب. كما توصلت أيضا أن الاقتصاد الجزائري سار في مسار تنازلي في مجال الحرية الاقتصادية على مدى السنوات الخمس من 2010 إلى غاية 2015.

المطلب الثاني :الدراسات الأجنبية .

Noomen Lahimen: La contribution des investissements direts'étrangers a la reduction de la pauverété en Afrique, Doctorat en scéances économiques, université paris dauphin, 2009.

تناول الباحث في هذه الدراسة مدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تخفيض الفقر في جنوب الصحراء الكبرى لقارة أفريقيا، وقد طرح الباحث إشكالية تتمحور حول كيفية مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تخفيض الفقر في البلدان المعنية؟

وقد قسم الدراسة إلى خمسة فصول، تناول في الفصل الأول الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والفقر، أما الثاني فتطرق فيه إلى تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وواقع الفقر في بلدان جنوب الصحراء الكبرى لقارة أفريقيا، كما تناول في الفصل الثالث الإطار المؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم الدراسة، وتطرق في الفصل الرابع إلى علاقة الاستثمارات المحلية بالاستثمارات الأجنبية والفقر في هذه البلدان، أما الفصل الأخير فتطرق فيه إلى الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في النمو الاقتصادي، باعتبار أن هذا الأخير من المؤشرات التي تنعكس على رفاهية الأفراد.

ومن بين النتائج التي توصل إليها الباحث هي أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم في رفع النمو الاقتصادي للدول المضيفة و بالتالي المساهمة في نوعية حياة الأفراد بهذه الدول، كما أشار إلى الأثر الإيجابي لهذا النوع من الاستثمار على اقتصاديات هذه الدول والمتمثل في نقل التكنولوجيا المتطورة والمهارات الإدارية والتسويقية .

الفصل الأول: للاستثمار الأجنبي المباشر- الإطار النظري والدراسات السابقة-

Fatima Boualam: L'investissement diret a l'étranger le cas de l'algérie, Doctorat en scéances économiques, université de Montpeliere 1, 2010 France.

تناولت الأطروحة إشكالية جاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة و كذا محددات سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وسبل ترقية هذه السياسات وتقييمها؟، وكان من التساؤلات الفرعية للإشكالية عوامل نجاح وفشل سياسة الجاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وقد خصصت الباحثة فصلا كاملا تناولت فيه أثر و رهانات الشركات متعددة الجنسيات على الدول المستقبلية لها، وخصت بجزئية من هذا الفصل الحديث عن تحويل التكنولوجيا من طرف الاستثمار الأجنبي المباشر، و كذا جزئية تتعلق بتبيان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الصناعي في الدول المضيفة له، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتي ركزت على مقاربة "OLI"لجون دينينج " J . Dunning " خصوصا في الجزء (1) المتعلق بالموقع " Localisation "، أن العوامل المؤسساتية لها دور كبير في تحديد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، إذ أن بيئة مؤسساتية ذات جودة عالية تمنح البلد القدرة على استضافة رأس المال الأجنبي المباشر.

Thalbi Ines: Determinants et impact des DE sur la croissonce economique en Tunisie, Doctorat en scéances économiques, université de Strasbourg, 2013.

تمحورت إشكالية الدراسة حول آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على البلد المضيف تونس وكذا عوامل جذب هذه الاستثمارات، هل هي عوامل معيارية أم تختلف من بلد لآخر؟ مع الإشارة إلى إمكانية وجود أو عدم وجود تلك العوامل والتي في مجملها تشكل مناخ استثمار ملائم أو غير ملائم لتوطن هذا النوع من الاستثمارات، ومن أهم الفرضيات التي طرحتها الباحثة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز النمو عن طريق آثاره الجانبية والمتمثلة في خلق مزايا مقارنة ديناميكية تعمل على جذب التكنولوجيا والتراكم الرأسمالي، وكذا تحسين نوعية رأس المال البشري. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة أن آثار الاستثمارات الأجنبية على الدول المضيفة لا تتحقق بصفة آلية، بل يجب توفير المناخ السليم والملائم لهذه الاستثمارات حتى تعطي النتائج المرجوة.

(دراسة د. نوفل قاسم ال عنين الشهوان ،) "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في النمو والتنمية الاقتصادية لدول نامية مختارة للمدة (2011 - 1990)"، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 32، جامعة الموصل، العراق، 2013.

الفصل الأول: للاستثمار الأجنبي المباشر- الإطار النظري والدراسات السابقة-

تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول النامية خلال فترة (2011ـــ1990)؟ حيث هدفت هذه الدراسة إلى تبيين أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو والتنمية الاقتصادية في دول نامية مختارة خلال الفترة (1990-2011)، وذلك بالاعتماد على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لقياس ذلك الأثر، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود أثر ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في كل من (الهند، تركيا، الأردن، الجزائر، باكستان، مصر، سوريا، المغرب، تونس والكويت).

(دراسة د.محمد بن متعب العتيبي) "قياس اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في السعودية"، ورقة بحثه في مجلة الدراسات التجارية المعاصرة،جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض ،كلية الاقتصاد،2019.

تمحورت إشكالية الدراسة حول اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي ولنمو الاقتصادي في السعودية ؟ حيث هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في السعودية خلال 2000 –2015 من خلال تحليل المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لتقويم المناخ الاستثماري في السعودية والمتمثل في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ،ومحاولة قياس الأداء الاقتصادي في السعودية وتوصيف مناخها الاستثماري باستخدام المؤشر المركب للمؤشرات الاقتصادية المذكورة الذي يقيس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار بالسعودية .وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاستثمار المحلي في المملكة العربية السعودية وذالك من خلال توصيف وتحليل البيانات والمعلومات ذات الصلة الوثيقة بالظاهرة محل البحث .وتم الاعتماد على المنهج القياسي لإثبات فرضية البحث المتمثلة في وجود اثر ايجابي أو سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي والناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية .

المطلب الثالث : موقع الدراسة الحالية.

أولا:ملخص للدراسات السابقة.

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة سواء الوطنية أو الأجنبية، في كونا تشترك في إشكالية وهدف الدراسة، وذلك لقياس وتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي رغم اختلاف الحدود المكانية والزمنية وأدوات القياس والتحليل المستعملة،

فأغلب هذه الدراسات توصلت إلى وجود علاقة إيجابية تنطلق من الاستثمار الأجنبي المباشر لتصل إلى النمو الاقتصادي رغم أن بعض الدراسات توصلت إلى نتائج حيادية وأخرى توصلت إلى نتائج سلبية على النمو الاقتصادي.

ثانيا: موقع الدراسة الحالية.

من خلال الدراسات السابقة تبين أن معظمها تشترك والدراسة الحالية في الموضوع المتناول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، بحيث تشترك معظم الدراسات مع الدراسة الحالية، من حيث البيئة مع اختلاف الحيز الزماني لهذه الدراسات، أما بقيت الدراسات تتشابه وهذا البحث من حيث الهدف، والتي تمحورت حول تحليل وقياس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، باستخدام أدوات تحليلية وقياسية مختلفة، فبالرغم من الاختلاف الموجود بين هذه الدراسات التي تم عرضها إلا أن معظمها أجمعت على استنتاج واحد وهو وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وهذا ما سيتم اختباره على مجتمع الدراسة.

وهنا تأتي هذه الدراسة وذلك لاختبار علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000- 2020) في وضع الجزائر.

الفصل الأول: للاستثمار الأجنبي المباشر- الإطار النظري والدراسات السابقة-

خلاصة:

تناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أداة هامة لرفع معدل النمو الاقتصادي باعتباره ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، بالإضافة إلى ذلك تم التطرق إلى النظريات المفسرة ل FDIو GDP والعلاقة التي تربط بينهما، كما تم استعراض مسح للدراسات السابقة وعرض مساهمة البحث حول هذا الموضوع، وأهم ما تم استخلاصه من ذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي هذا ما أكدته أغلبية الدراسات السابقة في حين بعض الدراسات الأخرى لم تجد تأثير.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري (2020/2000)

تمهيد:

تتزايد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر يوما بعد يوم، فهو يؤدي دورا أساسيا في المجال الاقتصادي باعتباره عاملا بارزا في الرفع من القدرات الإنتاجية، وبالتالي زيادة معدلات النمو والتشغيل، بالإضافة إلى مساهمته في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة وتراكم رأس المال، كما يعد أحد أهم المحركات الأساسية للتنمية شرط توفر البيئة الملائمة بكل خصائصها الاقتصادية، السياسية والاجتماعية المناسبة، والمشجعة على الاستثمار والتي تنتج في مجملها ما يسمى بالمناخ الاستثماري الملائم والجذاب للنشاط الاستثماري.

في هذا السياق بذلت الجزائر خلال السنوات الأخيرة جهودا كبيرة لتحسين المناخ الاستثماري حتى تتمكن من ضمان تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خدمة للتنمية المنشودة، وذلك عن طريق إصدار جملة من القوانين وتقديم الحوافز المالية والتسهيلات التمويلية، إلا أن نصيبها من الاستثمار الأجنبي المباشر يبقى ضئيلا ولا يتوافق مع الإمكانيات والمزايا المتعددة التي تتمتع بها، ويرجع ذلك إلى جملة العقبات التي أدت إلى تصنيفها من طرف الهيئات الدولية في المراكز المتأخرة، الأمر الذي يستوجب البحث في أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ولذلك سوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال المؤشرات الإقليمية والدولية.

المبحث الثاني: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة (2000 /2020).

المبحث الثالث: تحليل آثارا لاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال فترة

(2000 /2020)

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري (2020/2000)

المبحث الأول: مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال المؤشرات الإقليمية والدولية .

بغرض تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر تم الاعتماد على عدد من المؤشرات الإقليمية و الدولية في تقييم واقع المناخ الاستثمار في الجزائر ضمن الدول العربية والعالمية، ومن ثم تقييم جاذبية الاستثمار، سنأتي إلى تحليلها ضمن هذا المبحث:

المطلب الأول: المؤشرات الإقليمية.

يتم تقييم الاستثمار الأجنبي بصفة عامة من طرف هيئات ومنضمات إقليمية عربية من خلال عدة مؤشرات ومن بين هذه المؤشرات نذكر ما يلي:

الفرع الأول: مؤشر مركب المكون للسياسات الاقتصادية.

تم وضع هاذ المؤشر من طرف المنظمة العربية لضمان الاستثمار بدء من سنة 1996 ويشير هذا المؤشر إلى البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة، ومعدلات متدنية للتضخم وسعر الصرف وبنية سياسية ومؤسساتية مستقرة وشفافية.

ويشمل هذا المؤشر ثلاث مجموعات هي المجموعة السياسية المالية ، مجموعة السياسات النقدية ، ومجموع المعاملات الخارجية.

ويعرف هذا المؤشر المركب - حسابيا - بأنه متوسط المتوسطات المؤشرات الثلاث متوسط السياسة المالية ، متوسط مؤشر السياسة النقدية ومتوسط مجموع المعاملات الخارجية . ويكون تقييم المناخ كما يلي.

- إذا كانت قيمة المؤشر اقل من 1 يعني عدم تحسن المناخ الاستثماري.
- إذا كانت قيمة المؤشر من 1 إلى 2 تحسن المناخ الاستثماري.
- إذا كانت قيمة المؤشر من 2 فما فوق تحسن كبير في المناخ الاستثماري.

يلاحظ من خلال تقييم المؤشر تحسن كبير في المناخ الاستثماري في ما يخص التوازنات الاقتصادية الكلية ويعود هذا إلى الإصلاحات الاقتصادية، و ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري (2020/2000)

رغم هذا التحسن إلا أن الجزائر تصنف ضمن مجموعة الدول المتأخرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر رغم المؤهلات التي تتوفر فيها[1].

- مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.

يستند بناء مؤشر ضمان الجاذبية الاستثمار إلى تعريف تم تبنيه بعد استقرار الأدبيات التي تناولت الموضوع، حيث ينضر للجاذبية الدولية على أنها قدرة البلد في فترة زمنية محددة على جذب مشاريع الاستثمارية والفرص الاقتصادية المحلية في مجالات متعددة واستقطاب عناصر الإنتاج المتنقلة من شركات ورؤوس أموال وخبرات ومبدعين في مختلف الميادين، كما توضح الأدبيات الاقتصادية المتخصصة إن جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي ذات صلة وثيقة بثلاث مجموعات رئيسية من المحددات تتألف كل مجموعة من عدد من المكونات الأساسية (المعبر عنها بالمؤشرات الفرعية) وكل مكون من عدد من المتغيرات الأساسية والفرعية التي تساهم في

حصر العوامل الكلية والمؤسسية والمعايير المعتمدة من طرف المحرك والفاعل الرئيسي في مجال الاستثمار الأجنبي، أي الشركات متعددة الجنسيات، عند تقييمها لوضع الدولة المضيفة المحتملة للاستثمار[2].

وأشار تقرير التنافسية العربية في مؤشر جاذبية الاستثمار في الدول العربية إلى تحسن أداء الاستثمار في معظم الدول العربية نتيجة لتطور أسواقها المالية، حيث احتلت الجزائر في المرتبة 23 إلى جانب مصر، وسوريا، ولبنان، والسودان، واليمن ضمن الدول التي تقل جاذبية الاستثمار فيها لارتفاع مستويات المخاطر الائتمانية، وانخفاض مستوى الإدارة الائتمانية مما يرفع من تكاليف القروض في الأسواق الخارجية ويقلل جاذبية الاستثمار الأجنبي، حيث كان مؤشر جاذبية الاستثمار في الجزائر منخفض وقدر ب0.45، نتيجة لانخفاض مؤشر الجدارة الائتمانية إلى0.70.

وعليه يتكون مؤشر ضمان للجاذبية الاستثمار من ثلاث مجموعات رئيسية يندرج تحتها 11 مؤشرا فرعيا تتفرع بدورها إلى 58 متغيرا كميا ، غالبيتها العظمى متوسط قيمة المتغير خلال السنوات الثلاث المتوفرة (في هذه النسخة من 2014 إلى 2016) وذالك لتعزيز قوة النتائج وتقليل أثار التقلبات في البيانات الناجمة عن الصدمات الخارجية والداخلية والتي قد

[1] حلمي حكيمة، ساسان نبيلة، **الاستثمار في الجزائر تقييم لمناخه وقراءة في ملامحه**، جامعة قالمة، الملتقي الوطني حول التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة قالمة، يومي -09-10/12/2014 ،ص57

[2] حلمي حكيمة، ساسان نبيلة، **مرجع سابق** ،ص57.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري (2020/2000)

تبعد مؤقتا بعض المتغيرات عن مستواها العادي، تم تجميعها من مصادر وقواعد بيانات دولية وإقليمية ومحلية ، تقيس مجموعها قدرة الدول على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر . كما حلت دول المغرب العربي (تونس الجزائر المغرب) في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة40.3 نقطة[1].

[1] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016، **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتمان الصادرات** ص 26.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري (2020/2000)

الشكل رقم (1-2): المكونات الرئيسية لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار.

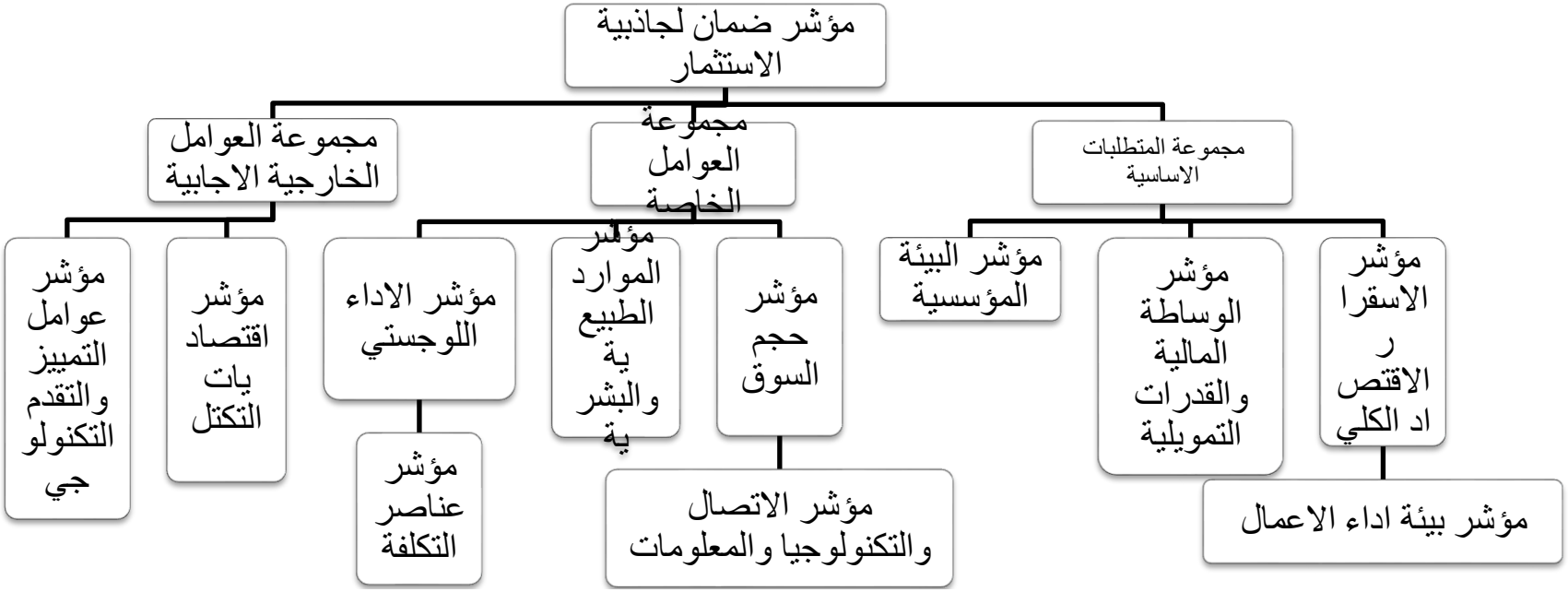

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري (2020/2000)

وقصد تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال استعراض تطور وضعه في المؤشر العام المؤشر ضمان الجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، ارتأينا إدراج الجدول التالي:

الجدول رقم (1-2):وضع الجزائر والدول العربية في المؤشر العام لمؤشر ضمان الجاذبية الاستثمار(2014-2013)

مجموعة الدول العربية	الدول العربية الداخلة في المؤشر	الأداء في المؤشر العام					
		2013			2014		
		القيمة	الرتبة عالميا /110 دولة	الرتبة عربيا/17دولة	القيمة	الرتبة عالميا /111 دولة	الرتبة عربيا/18دولة
دول الخليج	السعودية	31.3	56	6	42.1	53	6
	الإمارات	37.2	38	1	49.9	33	1
	الكويت	35.8	41	2	46.0	43	4
	قطر	33.8	49	4	47.6	38	2
	سلطنة عمان	31.5	54	5	43.2	51	5
	البحرين	35.4	43	3	46.2	41	3
دول المشرق العربي	الأردن	31.2	57	7	40.2	59	8
	لبنان	28.9	64	9	40.9	59	7
	مصر	27.4	67	11	36.9	73	11
دول المغرب العربي	تونس	30.8	60	8	39.5	63	9
	المغرب	27.8	66	10	38.4	68	10
	الجزائر	24.41	82	13	32.2	85	12
	ليبيا	25.0	78	12	28.0	97	14
دول الأداء الضعيف	السودان	17.3	106	17	22.2	107	16

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري (2020/2000)

جدا	سوريا	21.4	91	14	31.8	88	13
	موريتانيا	17.6	105	16	23.4	108	17
	اليمن	19.5	97	15	27.7	99	15
	العراق	-	-	-	21.5	109	18

المصدر:مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"المجلد 05 (العدد 01) - سنة 2016.

تشير نتائج المؤشر العام لجاذبية الاستثمار لسنة 2014 على المستوى العالمي والموضحة في الجدول أعلاه، إلى أن الجزائر حلت في المرتبة 85 من بين 111 دولة بمتوسط لقيمة المؤشر بلغ 2.32 نقطة، ومقارنة بسنة 2013 تراجعت رتبة جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر بثلاث مراتب، والجزائر تدخل ضمن مجموعة الدول العربية التي حلت في المرتبة الرابعة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية بمتوسط لقيمة المؤشر بلغ
36.7 نقطة، ومتوسط ترتيب الدول داخل المجموعة بلغ 17. وكانت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد حلت في المرتبة الأولى، تليها دول شرق آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثانية، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة، ثم دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في المرتبة الخامسة، فيما جاءت دول جنوب آسيا بعد الدول العربية في المرتبة السادسة وأخيرا دول إفريقيا في المرتبة السابعة.

أما عن أداء الدولة الجزائرية على مستوى المجموعات العربية: فهي تدخل ضمن دول المغرب العربي (رفقة كل من ليبيا وتونس والمغرب)، وقد حلت هذه المجموعة في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 34.5 نقطة من إجمالي 100 نقطة، وبمستوى أداء منخفض، وقد تحسن أداؤها وجاذبيتها بنسبة 1.9% مقارنة بسنة 2013، وتجدر الإشارة إلى أن دول الخليج) السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، سلطنة عمان والبحرين) بشكل عام تصدرت أداء المجموعات العربية بأفضل أداء عربي بقيمة 45.8 نقطة من إجمالي 100 نقطة خلال سنة 2014، حيث حلت في المرتبة الأولى عربيا وبمستوى أداء جيد، إلا أن أداءها على مستوى المؤشر العام تراجع بنسبة 2.9% مقارنة بسنة 2013، كما حلت دول المشرق العربي (مصر ولبنان والأردن) في المرتبة الثانية عربيا بقيمة 39.3 نقطة من إجمالي 100 نقطة خلال سنة 2014، وبمستوى أداء متوسط، والتي تحسن أداؤها مقارنة بمؤشر 2013 بنسبة بسيطة بلغت 0.5 % وأخيرا حلت دول الأداء الضعيف جدا) العراق وسورية وموريتانيا واليمن والسودان

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري (2020/2000)

في المرتبة الرابعة عربيا بقيمة 25.8 نقطة من إجمالي 100 نقطة، وبمستوى ضعيف جدا، حيث يلاحظ تراجع جاذبيتها للاستثمار بنسبة3.4 % مقارنة بالسنة السابقة.

أما على صعيد وضع الجزائر في المجموعات الثلاث الرئيسية المكونة للمؤشر العام لجاذبية الاستثمار، فيتضح من خلال الجدول المبين أدناه، آن الأداء في مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية سجل 15 نقطة وهو ضعيف

جدا، خصوصا إذا ما قارناه بالمتوسط العالمي البالغ 23.6 نقطة، وكذلك جاء الأداء أقل من المتوسط العالمي في مجموعة المتطلبات الأساسية ومجموعة العوامل الكامنة.

المطلب الثاني: المؤشرات الدولية

ومن بين هذه المؤشرات الدولية نذكر منها ما يلي :

أولا: مؤشر التنافسية العالمية.

مؤشر التنافسية تقرير يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي والمعهد الدولي للتنمية والإدارة في سويسرا 1979 القياس القدرة التنافسية للدول، وتحديد نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال، بناءا على ثلاث مؤشرات رئيسية تبني بدورها على مؤشرات فرعية.

• المتطلبات الأساسية : وتشمل المؤسسات - البيئة التحتية - بيئة الاقتصاد الكلي والصحة والتعليم.

• معززات الكفاءة : وتشمل التعليم العالي والتدريب، كفاءة سوق العمل - تطور سوق المالية - الجاهزية

التكنولوجية – حجم السوق . وقد أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقرير التنافسية (2013-2014) في سبتمبر 2013، حيث احتلت الجزائر المرتبة 100 من بين 148 دولة بمؤشر عام3.79 محققة تحسنا عن ما كانت عليه سنة 2012 (المرتبة 110 وبمؤشر عام3.7).

تقدمت الجزائر برتبة واحدة بعد أن كانت تحتل المرتبة 87 في 2016 وهي بعيدة عن تلك التي احتلتها في سنة 2014 (المرتبة 79)، ولكنها أحسن من تلك المراتب التي سجلت في السنوات الماضية، حيث احتلت الرتبة 100 سنة 2013و110 في سنة 2012.

ومن نقاط القوة التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري، عدد التقرير بعض المؤشرات المتعلقة بأساسيات الاقتصاد الكلي على غرار نسبة الادخار الوطني إلى الناتج الداخلي الخام (المرتبة 18 عالميا، ونسبة الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام (المرتبة 10 عالميا).

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري (2020/2000)

وساهمت مؤشرات التربية والتعليم في تحسين الرتبة التي تحصلت عليها الجزائر خاصة نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس (المرتبة 51 عالمية)ي ونسبة التلاميذ الملتحقين بالتكوين في الطور الثانوي (المرتبة 47 عالمية.

كما ساهم حجم السوق في تعزيز هذه الرتبة (المرتبة 36 عالمية)، غير أن بعض المؤشرات لا تزال تؤثر بشكل سلبي على تنافسية الاقتصاد الجزائري وخاصة الشفافية والسياسات المنتهجة (المرتبة 121 عالمية)، وفعالية مجالس إدارة المؤسسات (المرتبة 135 عالميا)، ونوعية المنشآت المطارية (المرتبة 107 عالمية، وعجز الميزانية (127) والقواعد المطبقة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة (المرتبة 131 عالمية).

كما كان للخدمات والمؤسسات المالية دورها في هذه النتيجة مثل توفر الخدمات المالية (المرتبة 126 عالميا).

أما فيما يتعلق بالمسح حول جودة مناخ الأعمال في الجزائر فجاء على رأس المشاكل التي يعاني منها المستثمرون وأصحاب المؤسسات عدم كفاء الإدارة العمومية[1].

و حل مشكل الولوج للتمويل في المرتبة الثالثة. غير أن الملاحظ أن نسبة التضخم بدأت تلقي بثقلها على مناخ الأعمال، حسب استطلاع آراء أصحاب المؤسساتي بحيث حل في المرتبة الرابعة. وهذا ما يوحي ببداية تأثر مناخ الأعمال بالأزمة الاقتصادية التي تمر بها الجزائر .

و يعتمد مؤشر التنافسية العالمية في تقييمه للاقتصاديات على ثلاث فئات من العوامل التي تؤثر على التنافسية وهي العوامل المؤسسية، والنجاعة، والإبداع.

من هنا يتضح أن تحسن تنافسية الاقتصاد الجزائري ظهر في بعض المؤشرات أهمها : البنية التحتية، الصحة والتعليم، حجم السوق، وأفضلها بيئة الاقتصاد الكلي، في حين مازالت التنافسية ضعيفة فيما يتعلق في بعض المؤشرات كمعززات الكفاءة (سواء في أسواق العمل أو السلع وأسوأها في تطور السوق المالي وكذا في تطور التكنولوجي، ما جعل ذالك عائقا لتنبؤ مراتب أفضل، فهي متأخرة عن دول اقلها إمكانيات وثروات مالية وفي حجم أسواقها، إلا أنها تتقدمها في الترتيب كالمغرب (المرتبة 77ب4.11 نقطة) وتونس (المرتبة 83 ب4.06 نقطة)[2].

ثانيا: مؤشر الحرية الاقتصادي.

[1] حلمي حكيمة، ساسان نبيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 57-58

[2] حلمي حكيمة، ساسان نبيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 57-58

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري (2020/2000)

وصحيفة والتسريت منذ عام 1995 ويستخدم هذا المؤشر كأداة لقياس مدى تدخل الدولة في الاقتصاد . ويستند إلى عشرة أعوام .

• معدل التعريفة الجمركية المرجح: السياسة التجارية ، مدى وجود الحواجز غير الجمركية، درجة الفساد

الخدمة الجمركي .

• الهيكل الضريبي للإفراد والشركات: العبء المالي للحكومة، الإنفاق الحكومي

نسبة من الناتج المحلي.

• الاستهلاك الحكومي كنسبة من حجم الاقتصاد: درجة تدخل الحكومي، الملكية الحكومية للأعمال والصناعات ، الناتج الاقتصادي المتأتي من الحكومة.

• السياسة النقدية : مثل معدل التضخم.

• الاستثمار الأجنبي: مدى وضع القيود على الملكية الأجنبية للأراضي، المعاملة بالمساواة بحكم القانون بين

المحلي والأجنبي ، القيود على الملكية الأجنبية للأعمال.

• حقوق الملكية: مدى ضمان وحماية الملكية الخاصة قانونيا واستقلالية النظام القضائي عن التأثير الحكومي

. قوانين وأنظمة العمل ... الخ[1].

• أنشطة السوق السوداء: مدى انتشار التهريب، مدى وجود القرصنة في مجال حقوق الملكية الفكرية.

ويتم منح أوزان متساوية للعوامل العشرة السابقة الذكر، ومن ثم يحسب مؤشر الحرية الاقتصادية بأخذ متوسط هذه المؤشرات وفق مقياس رقمي يتراوح ما بين 1و5 بحيث تدل الفئة الرقمية :

1.95 حرية اقتصادية كاملة. 3.95 حرية اقتصادية ضعيفة.

5 حرية اقتصادية معدومة. 2.95 حرية اقتصادية شبه كاملة[2].

ثالثا: مؤشر سهولة أداء الأعمال.

[1] كسرى مسعود، طهراوي دومة **على تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر** - دراسة استقصائية لعينة من المؤسسات الأجنبية بالجزائر ن الملتقي الوطني حول : الترقية وتنمية الاستثمار في الجزائر ، جامعة قالمة، يومي،09-10/12/2014، ص07.

[2] كسرى مسعود، طهراوي دومة،**مرجع سبق ذكره** ،ص07.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري (2020/2000)

يتحدد مؤشر سهولة الأعمال في قاعدة بيانات بيئة الأعمال التي تصدر سنويا عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، وهو يتكون من المؤشرات العشرة التي تتكون منه قاعدة بيانات بيئة الأعمال ويقيس هذا المؤشر مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية للدول إلى جانب ذلك يهتم المؤشر بالتركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم، بهدف وضع أسس لتقييم والمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة وفي الدول النامية[1].

الجدول رقم (2-2): وضع الجزائر في مؤشر الأداء والإمكانيات خلال الفترة (2010-2000).

السنوات	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشر الأداء	119	118	117	128	115	82	102
مؤشر الإمكانيات	86	66	67	69	71	77	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على :- عميروش محمد شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية، مكتبة حسن المصرية، لبنان ، 2012، ص03.

يتضح من الجدول رقم (1-2) إن الجزائر تقع في منطقة الدول ما دون إمكاناتها أي بأداء منخفض وبإمكانيات مرتفعة . ومع الإمكانيات الكثيرة التي تتوفر عليها الجزائر من موارد طبيعية و البنية التحتية وعمالة رخيصة وتحسن في مؤشرات الاقتصاد الكلي ، إلا أن ما قابلها من تدفقات استثمارية كان محدودا ، وهو ما يؤكد أن هناك عقبات أخرى يجب معالجتها لزيادة نصيب الجزائر من هذا الاستثمارات.

المطلب الثالث: الهيئات الداعمة للاستثمار في الجزائر.

أنه ومن أجل ضمان الاستثمار سواء كان الاستثمار المحلي أو الأجنبي، قامت معظم الدول بإنشاء نظام خاص لحماية الاستثمار ضد المخاطر التي تواجهه، وهذا لتشجيع المستثمرين على زيادة استثماراتهم داخل الوطن وخارجه، وفتح الأسواق الجديدة لمنتجاتهم الصناعية في مختلف البلدان، وهذا أنشئت هيئات خاصة لحماية ودعم وتتبع الاستثمارات فأنشئت هيئة دولية وهي الوكالة الدولية الضمان الاستثمار، وهيئة خاصة بالبلدان العربية وتتمثل في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وسنقوم من خلال هذا المطلب إلى التعرض لهته الهيئات.

أولا: الهيئات الدولية.

[1] أقسام حسنة، **تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر بعد الإصلاحات مع الإشارة إلى حالة كوريا الجنوبية، ماليزيا، مصر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2011،ص250.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري (2020/2000)

أ- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار:

أنشأت الوكالة سنة 1988 تحت رعاية البنك الدولي للإنشاء والتعمير بموجب اتفاقية سيول لسنة 1985، لدواعي التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية ودعم مساهمة الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي للدول النامية، وحتى يزداد تدفق الاستثمارات المباشرة الأجنبية لهذه الدول لابد من رفع المخاوف والمخاطر غير التجارية عن طريق ضمان الاستثمار الذي تقوم به هذه الوكالة.

فالوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) ، هي عضو في مجموعة البنك الدولي، هدفها هو تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تقديم تأمين (ضمانات) ضد المخاطر السياسية للمستثمرين والمقرضين، وعن طريق مساعدة الاقتصاديات الناشئة على جذب الاستثمار الأجنبي الخاص. [1]

وتستمد الوكالة قوقا الفريدة من هيكلها المتمثل في كوها منظمة دولية تشمل المساهمين فيها معظم بلدان العالم، وتعتبر هذه الوكالة مظلة ردع ضد الإجراءات الحكومية التي يمكن أن تعترض الاستثمارات، ويتيح لها التأثير على مجريات تسوية النزاعات السياسية وتعزيز ثقة المستثمرين في غاية المطاف.

تتعاون الوكالة بنشاط مع هيئات التأمين العامة والخاصة ضد المخاطر السياسية من خلال ترتيبات التأمين المشترك وإعادة التأمين من أجل التغطية المشتركة لمشروعات الاستثمار المؤهلة للتغطية، وهذه الجهود التعاونية تزيد بدرجة هامة القدرة التأمينية المتاحة لمقدمي طلبات الضمان الساعين إلى توسيع أنشطة مؤسسات أعمالهم في البلدان النامية، وبوسع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار أن تقوم بدور منظم لكافة المتطلبات التأمينية التي يحتاج إليها مشروع ما.

أ-1- نشاط الوكالة الدولية لضمان الاستثمار:

إنه ومن أجل أداء الوكالة لمهامها على أحسن وجه تقوم بالعمل على خدمة زبائنها من مستثمرين، وحكومات الدول المضيفة من أجل دعم الشركات الخاصة وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر، وتتعاون مع غيرها من الأجهزة والمؤسسات الوطنية للدول الأعضاء، ومع المنظمات الدولية من أجل تقديم خدمة تأمين كاملة، كما أنها تقوم بترقية الهدف الإنمائي للدول عن طريق العمل بجدية الإنعاش وتحسين حياة الشعوب في اقتصاد الدول النامية، وتمويل المشاريع الإنمائية[2].

[1] دليل ضمانات الاستثمار .www.miga.org. (Date-2021-06-05)

[2] سمية كمال، **النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2003، ص: 165

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري (2020/2000)

العضوية في الوكالة مفتوحة لجميع أعضاء البنك الدولي، وقد ضمت خلال 2003 حولي 157 عضوا ، من بينها الجزائر التي صادقت على اتفاقية إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات بموجب الأمر 95 - 05 المؤرخ في 21 يناير 1995، وانضمام الجزائر يعد في حد ذاته ضمان كاملا للمستثمرين.

ب- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار:

ب-1- تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

تعود فكرة إنشاء هذه المؤسسة إلى مؤتمر التنمية الصناعية الذي عقد عام 1967، وقام خبراء التمويل العرب عام 1970 بوضع مشروع اتفاقية إنشائها التي وافق المجلس الاقتصادي عليها بقراره رقم 492 في دورة انعقاده السادسة عشر ديسمبر 1970 ودخلت حيز التنفيذ في مطلع أبريل 1974.

وهناك 15 دولة عربية وقعت على هذه الاتفاقية وهي: الأردن، السودان، مصر، سوريا، الكويت، الإمارات، لبنان، العراق، قطر، المغرب، الجزائر، اليمن، تونس، ليبيا، موريتانيا .1 تتخذ المؤسسة دولة الكويت مقرا لها، وهي هيئة عربية مشتركة تضم في عضويتها كافة الدول العربية ويبلغ رأس مالها حوالي 201 دولار أمريكي، كما تعتبر المؤسسة أول هيئة دولية لتأمين مستحقات المستثمرين والمصدرين، والمؤسسات المالية، وهي مصنفة "AA نظرة مستقرة" من قبل ستاندرد أند بورز.

ب-2- أهداف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار:

تهدف المؤسسة إلى تشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية في الدول العربية وتشجيع التجارة العربية البينية والدولية.

ولتحقيق هذا الهدف توفر المؤسسة تغطية تأمينية ضد المخاطر غير التجارية بالنسبة للاستثمارات العربية وغير العربية وغير العربية المنفذة في الدول العربية، وضد المخاطر التجارية وغير التجارية بالنسبة لائتمان الصادرات العربية المتجهة نحو مختلف دول العالم، كما توفر المؤسسة تغطية تأمينية ضد المخاطر التجارية فقط بالنسبة للمبيعات المحلية داخل الدول العربية.

إنه وفي حالة تحقق الخطر المغطى تدفع المؤسسة للطرف المؤمن له، تعويضا يبلغ معدل 90% من الخسارة المتحققة.

علاوة على توفيرها للتأمين فإن المؤسسة تقوم أيضا بأنشطة مكملة من خلال إعداد بحوث ودراسات تتعلق بتحديد فرص الاستثمار وأوضاعها في الدول العربية، وبخبرها المتميزة على مدى أكثر من

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري (2020/2000)

35 سنة، تعتبر المؤسسة السند الأمثل لنجاح استثمارات المستثمرين في مختلف الدول العربية والتنمية صادرات المستثمرين نحو دول العالم[1].

والجدول التالي يبين خدمت المؤسسة للمستثمرين والمصدرين العرب لمدة 35 عاما.

الجدول (3-2) :35 عاما من خدمت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار للمستثمرين والمصدرين العرب:

1974	نشأة المؤسسة.
1975	إحداث النظام العربي لتامين الاستثمار
1985	إصدار تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية
1986	إحداث النظام العربي لتأمين ائتمان الصادرات.
2000	زيادة رأس مال المؤسسة ب 100 مليون دولار أمريكي
2003	فصل المخاطر التجارية عن المخاطر غير التجارية عند تأمين ائتمان الصادرات
2005	زيادة نسبة التعويض وإصدار عقد جديد لتأمين الإيجار عبر الحدود
2006	إصدار عقد جديد لتأمين البنوك عند تعزيزها لخطابات الاعتماد
2008	حصول المؤسسة على أول تصنيف ائتماني لها "AA مستقر" من قبل ستاندرد أند بورز
2009	إنشاء اتحاد هيئات الضمان العربية والإسلامية.
2010	إصدار عقد تأمين التخصيم
2011	إضافة خدمت تأمين ائتمان التجارة المحلية للدول الأعضاء.

المصدر: تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الخدمات والنشطة،مرجع سبق ذكره ص01

ثانيا:الوكالات والهيئات الخاصة.

1. الوكالات.

إن جهود الدولة الجزائرية التهيئة مناخ مناسب جاذب للاستثمار، بإصدارها لمختلف المزايا والحوافز، وكذا إصدار قوانين ومراسيم تشريعية وتنفيذية مدعمة، كان لابد من وضع نظام مؤسساتي يهتم بتنظيم الاستثمارات ومتابعة المشروعات الاستثمارية والإشراف عليها، فمن بين هذه المؤسسات أو الوكالات، وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار APSS التي أنشأت بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-12 الصادر في05/10/1993، وكذا إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI والتي ستكون موضوع دراستنا ، بالإضافة لإنشاء هيئات أخرى والتي كان الهدف منها هو خلق مناخ جيد ومناسب لتحسين وجذب ودعم وترقية الاستثمار داخل الدولة.

1.2 الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSSEJ:

[1] تقرير **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات**، الخدمات والأنشطة،ص:01

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري (2020/2000)

تأسست الوكالة سنة 1996 وهي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطالة الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة، وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي خاضعة لسلطة رئيس الحكومة، تابعة لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي وتقدم الوكالة مساعدات هامة للمؤسسات المصغرة سواء في مجال التمويل أو في الميدان الإعانات المستثمرة خلال فترة إنشاء المشروع .

وتتلخص مهامها الرئيسة فيما يلي:

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية ؛
- تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، تخصيصات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد؛
- تبلغ الشباب ذوي المشاريع التي تم ترشيحها للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة، ومساعدهم عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات؛
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها[1].

كما يمكن للوكالة ومن أجل الظفر بمهمتها على أحسن وجه، أن تقوم بمايلي:

- تكلف بمن يقوم بانجاز دراسات الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة ولحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية؛
- تكلف من يقوم بانجاز قوائم نموذجية خاصة بالتجهيزات بواسطة هياكل متخصصة؛
- تنظم تدريب التعليم الشباب ذوي المشاريع وتحديد معارفهم وتكوينهم في تقنيات التسيير، على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية؛

[1] **عبد الوهاب بن بريكة، نحوى حبه، دور الأجهزة الحكومية في دعم الاستثمارات المحلية وتقليص** حجم البطالة - دراسة حالة ANSEJ و CNAC بسكرة -، مداخلة بالملتقي الدولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة الجزائر ،ص:06

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري (2020/2000)

- تطبق كل تدبير من شأنه أن يسمح بتعبئة الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات الصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به[1].

2.2 وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارAPSSI:

بموجب المرسوم التشريعي رقم 93- 12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار، أنشئت وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار APSSL، ودعم هذا القانون بالمرسوم التنفيذي رقم 94-319 الموافق ل: 17 أكتوبر 1994، المتضمن صلاحيات وتنظيم وتسيير الوكالة حيث عرفت على أنها: مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تحت وصاية رئيس الحكومة، وتعتبر الوكالة مرجع الاساسي لكل ما يتعلق بالاستثمارات المحلية والأجنبية في الجزائر.

وتتلخص مهامها الرئيسة فيما يلي[2]:

- وظيفة الترقية والمساعدة:

- مساعدة المستثمرين في استفاء التشكيلات اللازمة لإنجاز استثماراتهم وعلى الخصوص الأنشطة المقننة مع احترام الآجال وهذا ما يظهر صفة التأكيد للمادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 94319 الموافق ل: 17 أكتوبر 1994ح

- الوكالة مكلفة بوضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات ذات الطبيعة الاقتصادية التقنية التشريعية والتنظيمية المتعلقة بكيفية ممارسة نشاطهم وكذلك منح الامتيازات وعلى ما سبق يتضح أن الوكالة جاءت للمساعدة والترقية.

- وظيفة المتابعة:

بالإضافة إلى ما سبق من مهام فإن الوكالة تتابع المستثمرين حيث تعاين السير الحسن لهذا الأخير كما أنها تحقق احترام المستثمرين للالتزام الذي يربطهم بالدولة خاصة بعد تحصله على الامتيازات، إذ في حالة عدم الوفاء تقوم الوكالة بسحب الامتياز .

- وظيفة التقييم:

[1] المادة 06 ، **من المرسوم التنفيذي رقم** 96 - 296 **المؤرخ في** 08 **سبتمبر** 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونا الأساسي، الجريدة الرسمية رقم 52، الصادرة يوم 11 سبتمبر 1996، ص: 13.

[2] المواد 01- 02- 06، **من المرسوم التنفيذي رقم** 01- 281 **المؤرخ في** 24 **سبتمبر** 2001، **الجريدة الرسمية رقم** 55، الصادرة بتاريخ 26 سبتمبر 2001، ص: 06.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري (2020/2000)

كما تقوم الوكالة بتقييم المشروعات حسب علة معايير تقييميه قبل منحه الامتياز الذي يطمح إليه المستثمر وهذا طبق لأحكام المادة التاسعة من المرسوم التشريعي وهذا ما أضيف تأكيده ضمن أحكام المادة 04 من المرسوم التنفيذي المؤرخ في17/10/1994، المتعلق بصلاحيات وتنظيم الوكالة، تعمل الوكالة على تقييم مشاريع الاستثمار ضمن أجل إصدار قرار منح أو رفض الامتيازات المطلوبة من المستثمر.[1]

ويمكن تلخيص مهام الوكالة فيما يلي:
- تدعيم ومساعدة المستثمرين في إطار المشاريع الاستثمارية؛
- تضمن ترقية الاستثمارات وتنفيذ كل التدابير التنظيمية؛
- تضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار؛
- نشر القرارات المتعلقة بالاستثمارات التي استفادة من الامتيازات.

ومن أجل أن تؤدي الوكالة مهمتها على أحسن وجه يمكنها القيام بما يلي:
- تشكيل مجموعة من الخبراء يكلفون بمعالجة مسائل خاصة ترتبط بالاستثمار؛
- تنظيم ندوات وملتقيات وأيام دراسية يرتبط محتواها بدفها؛
- تقييم علاقات تعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة وتطورها؛
- استغلال كل الدراسات والمعلومات المتصلة بهدفها والتي ترتبط بالتجارب المماثلة في البلدان الأخرى[2].

2. هيئات الدعم.

نجد أن الدولة الجزائرية والإضافة إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب"ANSEJ"وكذا وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار"APSS" فقد أنشأت هيئات دعم أخرى نذكر منها المجلس الوطني للاستثمار، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ولجنة المساعدة من أجل تحديد وترقية الاستثمار.

1.2 المجلس الوطني للاستثمار CNI:

هو جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار، أنشئ بواسطة المرسوم رقم 01 - 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، يشرف عليه رئيس الحكومة، يجتمع المجلس مرة واحدة كل

[1] منتدى المهندس الجزائري، WWW.INGDZ.COM.(05-06-2021 -Date).
[2] بولعيد بولرياح، **معوقات الاستثمار في الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**،العدد،04،ص:04.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري (2020/2000)

03 أشهر، وكذا يمكن استدعائه عند الحاجة من رئيسه أو من أحد أعضائه وتتمثل مهامه الرئيسة فيما يلي:

-يقترح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها؛؛

- يفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات؛

- يفصل على ضوء أهداف هيئة الإقليم، فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي؛

- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار؛

- بحث ويشجع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار وتطويرها؛

- يعالج كل مسألة أخرى ترتبط بتنفيذ هذا الأمر.[1]

2.2 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

هي هيئة ذات طابع خاص، توضع تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمحمل نشاطاتها، وفقا لأحكام المرسوم الرئاسي رقم 04 - 13 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق ل22 يناير 2004 والمتعلق بجهاز القرض المصغر، حيث تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موقعها في الجزائر العاصمة ويمكن نقلها إلى أي مكان آخر من التراب الوطني، تحدث الوكالة فروعا على المستوى المحلي بناء على تقرير الوزير المكلف بالتشغيل.

تتصل الوكالة مع مؤسسات وهيئات معنية بالمهام التالية:

- تسير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به؛
- تدعم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم؛
- تمنح قروض بدون مكافأة؛
- تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم؛
- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

[1] المادة 03، **من المرسوم التنفيذي رقم** 06- 355 **المؤرخ في** 09 **أكتوبر** 2006، يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية رقم 64، الصادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006، ص: 12

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري (2020/2000)

يمكن أيضا للوكالة ولظفر بمهمتها القيام بما يأتي:
- تستعين بأي شخص معنوي أو طبيعي متخصص للقيام بأعمال تساعدها على إنجاز مهامها؛
- تكلف مكاتب دراسات متخصصة بإنجاز مدونات نموذجية خاصة بالتجهيزات ودراسات مونوغرافية محلية وجهوية؛
- تنفذ كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لدعم تحقيق أهداف جهاز القرض المصغر واستعمالها وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به[1].

3.2 لجنة المساعدة من اجل تجديد وترقية الاستثماراتCALPI:

تأسست بمقتضى التعليمة الوزارية 28 المؤرخة في 15/05/1994 المتعلقة بكيفية الضمان والتسهيل في مجال منح الأراضي للمستثمرين، وهي مكلفة بالإجابة على كل الطلبات في المجال العقار المقدمة من طرف المستثمرين أو وكالة ترقية ودعم الاستثمار.

وتستفيد المؤسسة من الامتيازات الجمركية المتعلقة بترقية الاستثمار وتتمثل فيما يلي:
الإعفاء من ضريبة نقل الملكية؛
- تخفيض نسبة 5 على الألف بالنسبة للعقود التأسيسية ؛
- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها؛
- إعفاء من الرسم على القيمة المضافة سواء على السلع والخدمات المحلية أو المستوردة [2]؛

المبحث الثاني:تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000 /2020)

سعت الجزائر إلى توفير المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي والاستفادة منه بما يلاءم حاجياتها بعد إدراكها لأهمية هذا النوع من الاستثمار والذي يعتبر مصدرا من مصادر

[1] - المواد (01- 05)، **من المرسوم التنفيذي رقم** 04 - 14 **المؤرخ في** 22 **يناير** 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية رقم 06، الصادرة بتاريخ 25 يناير 2004، ص، ص: 08، 09.

[2] نرجس قايس، **دور وكالات دعم الاستثمار في تطوير الاستثمار في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بولاية أم البواقي**-ANDI-مذكرة ماستر أكاديمي كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي،الجزائر،2014،ص:65

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري (2020/2000)

التمويل وأداة لنقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية والتسويقية وغيرها ،وفي هذا المبحث سوف يتم تناول تطور الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التطرق إلى تحليل حجم التدفقات والإشارة إلى توزيعها الإقطاعي والجغرافي .

المطلب الأول: تحليل حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000 /2020).

عملت الجزائر جاهدة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشرة لأهميته الكبيرة الجدول الموالي يوضح تطور حجم تدفق لاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الفترة (2000 /2020).

الجدول رقم (4-2):تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (2000 /2019).

الوحدة: مليون دولار

السنوات	حجم التدفقات
2000	280
2001	1113
2002	1065
2003	638
2004	882
2005	1145
2006	1888
2007	1743
2008	2632
2009	2754
2010	2301
2011	2580
2012	1499
2013	1697
2014	1507
2015	-548
2016	1637
2017	1232
2018	1507
2019	1381

المصدر:بيانات قاعدة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على موقع (www.unctad.org(Date-19-05-2021

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري (2020/2000)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنة2000 سجل280مليون دولار نتيجة الأزمة البترولية وبعد صدور الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار،والذي منح عدة امتيازات للمستثمرين الأجانب،إضافة إلى تحسن الوضع السياسي والأمني للبلد(انتهاء العشرية السوداء)

وتحسن الوضعية المالية وارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية،ارتفع حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنتي 2001و2002،لتعرف بعدها تدفقات الاستثمار الأجنبي انخفاضا سنتي 2003و2004،لتشهد بعدها التدفقات ابتداء من سنة2005 ارتفاعا إلى غاية سنة2015التي شهدت تراجعا كبيرا للتدفقات بعد تراجع الإرادات النفطية باعتبار أن القطاع النفطي يعد القطاع الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر،وقد عرفت بعدها هذه التدفقات تذبذبا خلال الفترة بين 2016-2019

.

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000 /2020).

تتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على مجموعة من القطاعات الاقتصادية توزيعا متباينا غير متساوي، ويمكن توضيح ذالك من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم(5-2):أهم القطاعات المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2000 /2019).

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة بالمليار دينار جزائري	النسبة المئوية	مناصب الشغل	النسبة المئوية
الصناعة	560	61.9	2050290	81.3	87580	60.9
البناء والأشغال العمومية	150	15.7	199519	3.2	64071	17.9
الخدمات	145	15	130980	5.2	29842	10.3
النقل	34	2.8	21966	0.7	9510	1.8
السياحة	20	2.1	123650	5	9492	5.7
الزراعة	16	1.4	5780	0.2	8798	0.4

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري (2020/2000)

الصحة	8	0.6	13572	0.5	7196	1.66
الاتصالات	1	0.1	98441	3.5	6800	1.1
المجموع	934	100	2644198	100	223289	100

المصدر:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وائتمان الصادرات (Date -22/05/2021) www.andi.dz

من خلال الجدول السابق يتضح أن القطاع الصناعي يعد الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدر عدد المشاريع في هذا القطاع 560 مشروعا من إجمالي 934 مشروعا بقيمة قدرت ب 2050290 مليار دينار جزائري، الأمر الذي ساهم في خلق مناصب شغل ب 81500 منصب شغل ويرجع ذلك إلى توفر تكنولوجيا عالية في هذا القطاع، بالإضافة إلى تميزه بالمردودية العالية وخاصة في قطاع المحروقات، ويليه قطاع البناء والأشغال العمومية ب 150 مشروعا بقيمة قدرت ب 199519 مليار دينار جزائري، وتعد هذه القيمة ضئيلة بالنظر إلى التوجه الجزائري الرامي إلى استقطاب رأس المال الأجنبي وإشراكه في ترقية الهياكل القاعدية، والمساهمة في حل مشكلة السكن في الجزائر، وقد احتل قطاع الخدمات المرتبة الثالثة ب 145 مشروعا بقيمة 130980 مليار دينار جزائري ،ثم قطاع النقل ب 34 مشروعا بقيمة 21966 مليار دينار جزائري،، في حين يلاحظ أن قطاع السياحة استقطب سوى 20 مشروع بقيمة 123650 مليار دينار جزائري، على الرغم من الإمكانيات السياحية الهامة التي تتمتع بها الجزائر، يليها قطاع الزراعة الذي لم يستقطب سوى 16 مشروعا بقيمة 5780 مليار دينار جزائري بالرغم من الإمكانيات المتاحة في هذا القطاع، ويرجع ذلك إلى ضعف الحوافز القانونية والاقتصادية المتعلقة بالمردودية، ثم قطاع الصحة ب 8 مشاريع بقيمة 13572 مليار دينار جزائري، وهذه المشاريع قليلة وذلك لأنها محصورة في الصناعة الصيدلانية ، ليحتل قطاع الاتصالات المرتبة الأخيرة بمشروع واحد بقيمة 98441 مليار دينار جزائري، نظرا لقلة التحفيز، مما أدى إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في هذا القطاع.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة (2020/ 2000).

الجدول رقم (6-2):أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2000 /2019).

المنطقة	عدد المشاريع	المبلغ بالمليون الدينار	عدد مناصب العمل
أوربا والاتحاد الأوربي	450	1148208	65123

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري (2020/2000)

الدول العربية	240	1010757	31420
تركيا	116	180010	12178
آسيا	90	169732	11417
أمريكا	18	68813	1798
الشركات المتعددة الجنسيات	13	33160	1460
إفريقيا	6	31140	708
استراليا	1	2378	185
المجموع	934	2644198	223289

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات على موقع: www.iaigc.net (Date 25/05/2021)

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن أوروبا سواء دول الاتحاد الأوروبي و غيرها تتصدر قائمة الدول المستثمرة في الجزائر ب 450 مشروعا منها320 مشروعا تابعا لدول الاتحاد الأوروبي، والتي خلقت أكبر من 65 ألف منصب عمل وذلك لأن الجزائر تعتبر من أهم موردي هذه الدول خاصة من المحروقات وأهم المصدرين لها من المواد الغذائية الصيدلانية وغيرها، ثم تليها الدول العربية في المرتبة الثانية ب 240 مشروعا، مما ساهم في خلق أكثر من 31 ألف منصب عمل، حيث أن هذا العدد يعتبر قليل نوعا ما إذا ما قورنت بنظيرتها الأوروبية، وما يوجد من روابط المتمثلة في العوامل المشتركة في اللغة والدين وغيرها، تليها تركيا والدول الأسيوية التي احتلت المرتبة الثالثة والرابعة على الترتيب بعدد فاق عن 200 مشروعا والتي خلقت أكثر 20 ألف منصب وتمثل الصين الجزء الأكبر منها خاصة في مجال الأشغال العمومية.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الصين احتلت المرتبة الأولى في مصادر المشاريع الواردة إلى الجزائر بتكلفة مقدرة ب3539 مليون دولار،واحتلت بعدها سنغافورة المرتبة الثانية بتكلفة قدرت ب3151مليون دولار،تليها اسبانيا بتكلفة قدرت ب2565مليون دولار،وبعدها تركيا بما يقدر ب2313مليون دولار،لتليها باقي الدول كما هي موضحة في الجدول السابق.

المبحث الثالث: تحليل آثارا لاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000 /2020).

سنقدم في هذا المبحث تحليل آثار الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة(2020/2000) وقد تم اخذ البيانات من موقع البنك الدولي واختيار بعض المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر نظريا على الاستثمار الأجنبي المباشر،وهم كالتالي.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري (2020/2000)

- الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
- التضخم (INF)
- البطالة
- سعر الصرف الرسمي (EXRATE)
- التجارة الخارجية (Incoterms)

المطلب الأول: تحليل آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي GDP.

الجدول (رقم2-7):تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة(2020/2000)

الوحدة:مليار دولار

السنوات	GDP بالأسعار الجارية (الدولار الأمريكي)
2000	54.749
2001	54.745
2002	56.761
2003	67.864
2004	85.327
2005	103.198
2006	117.027
2007	134.977
2008	171.001
2009	137.054
2010	161.207
2011	200.251
2012	209.016
2013	209.755
2014	213.810
2015	166.979
2016	160.034
2017	167.390
2018	173.757
2019	169.267
2020	147.323

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على البنك الدول

الشكل البياني(رقم2-3): تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2020/2000)

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري (2020/2000)

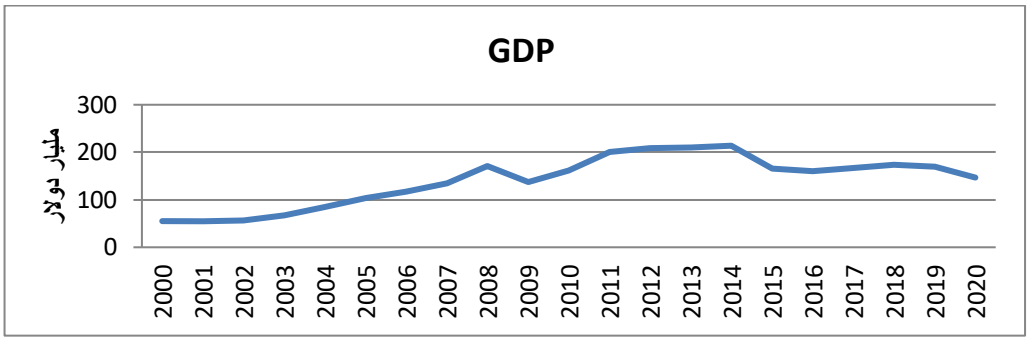

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم(05)، مخرجات Microsoft Office Excel

من خلال الشكل البياني يلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي (GDP)سجل اقل قيمة في سنة 2000 حيث بلغت 54مليارد‌ولار،بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي شاهدتها الجزائر قبل تلك الفترة كتفاقم أزمة المديونية الخارجية وعدم الاستقرار السياسي والأمني، وأما خلال 2000 إلى 2008 سجل تحسنا ملحوظا في الناتج المحلي الإجمالي التي بلغت قيمته 171مليار دولار،بعد تطبيق مختلف الإصلاحات الاقتصادية التي عالجت الاختلال المتواجد في الاقتصاد الوطني ،والانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق،ليشهد بعدها تذبذبا متناقصا سنتي 2009و2010 حيث انخفض إلى 161 مليار دولار، وبعد تلك الفترة إلى غاية 2014 سجل تحسنا ملحوظا حيث بلغ ذروته المقدرة ب 213 مليار دولار،وكانت أعلى قيمة سجلها الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نظرا لارتفاع العوائد النفطية ،ليشهد بعدها انخفاضا مستمرة إلى غاية يومنا هذا حيث لجئت الجزائر إلى رفع وتيرة التقشف في موازناتها السنوية، إلى أن وصلت إلى الموازنة الأكثر تقشفاً في تاريخها خلال السنة التي تقارب على نهايتها، وباعتراف مسئوليها، فقد مرت البلاد بـ"أسوأ وأشد أزمة اقتصادية" منذ استقلالها قبل 58 عاما.

المطلب الثاني. تحليل آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التضخم (INF).

الجدول (رقم2-8):تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2020/2000).

الوحدة:نسبة مئوية

السنوات	التغير٪
2000	0.30
2001	4.20
2002	1.43
2003	4.26
2004	3.97
2005	1.38
2006	2.32

3.67	2007
4.86	2008
5.74	2009
3.91	2010
4.50	2011
8.92	2012
3.26	2013
2.92	2014
4.78	2015
6.40	2016
5.59	2017
4.27	2018
1.95	2019
3.50	2020

المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على مؤشرات التنمية العالمية

الشكل البياني(رقم2-4): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة(2020/2000)

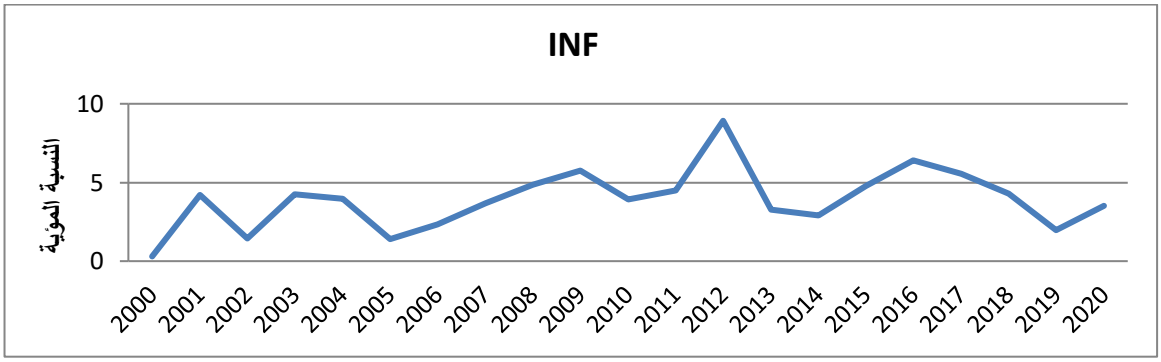

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم(06)، مخرجات Microsoft Office Excel

من خلال الشكل البياني يلاحظ أن معدل التضخم (INF) سجل تذبذبا مستمرا طيلة الخمس السنوات الأولى حيث سجل صعود معدل التضخم سنة 2001 إلى 4.2 بالمائة مقارنة مع 0.3 بالمائة في عام 2000 وسبب هذا الارتفاع هو زيادة نسبة الإنفاق الحكومي ،وكذالك انخفاض إنتاج النفط والغاز الذي يشكل أكثر من 90 بالمائة من القيمة الإجمالية لصادرات البلاد، وبعد تلك الفترة إلى غاية 2011، سجل التضخم تذبذبا ملحوظا حيث سجل 4.5 بالمائة في تلك السنة، حيث شهد بعدها ارتفاعا سنة 2012 بلغ ذروته التاريخية التي قدرت ب 8.9 بالمائة ترجع أساسا إلى ارتفاع أسعار بعض المواد الطازجة خلال السداسي الأول من السنة ،حسبما أكده التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2012 إضافة أن معدل التضخم في الجزائر قدر ب3.8 بالمائة خلال الفترة 2000-2012. و أكد تقرير بنك

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري (2020/2000)

الجزائر أن "ارتفاع أسعار بعض المنتجات الطازجة مثل لحم الخروف ساهم أكثر في تضخم الأسعار الداخلية سنة 2012.

ومن سنة 2012 إلى غاية 2019 سجل معدل التضخم 1.9 بالمائة وكانت اقل قيمة يسجلها بعد 15 سنة، وسبب هذا الانخفاض في معدل التضخم هو تراجع أسعار السلع الغذائية والمنتجات الفلاحة الطازجة مدفوعا أساسا بانخفاض أسعار اللحوم البيضاء والفواكه.

وفي سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 باستثناء قطاع الخدمات الذي سجل تراجعا، قد شهدت ارتفاعا في أسعار المواد الغذائية و المواد المصنعة مما اثر على الوتيرة الإجمالية للتضخم التي انتقلت نسبتها من 95.1 بالمائة سنة 2019 إلى 3.5 بالمائة في سنة 2020.

المطلب الثالث: تحليل آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية(Incoterms).

الجدول(رقم2-9):تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة(2019/2000).

الوحدة:مليار دولار أمريكي.

السنوات	الصادرات(FOB)	الواردات(CAF)	الميزان التجاري	معدل التغطية%
2000	22.03	9.17	12.85	240
2001	19.13	9.94	9.19	192
2002	18.82	12.00	9.81	157
2003	24.61	13.53	11.07	182
2004	32.08	18.30	13.77	175
2005	46.00	20.35	25.64	226
2006	54.61	21.45	33.15	255
2007	60.16	27.63	32.53	218
2008	79.29	39.47	39.81	201
2009	45.19	39.29	5.90	115
2010	57.05	20.47	16.58	141
2011	73.48	47.24	29.24	156
2012	71.86	50.37	21.49	143
2013	64.97	55.28	9.94	118
2014	62.88	58.58	4.30	107
2015	37.78	51.50	13.17	73
2016	30.02	47.08	17.06	64
2017	35.19	46.05	-10.86	76
2018	41.16	46.19	-5.02	89
2019	41.18	46.23	-5.05	90

المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على موقع :(https://knoema.com/atlas/sources/UNSD.(2020/05/30

الشكل البياني(رقم2-5): تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة(2019/2000).

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري (2020/2000)

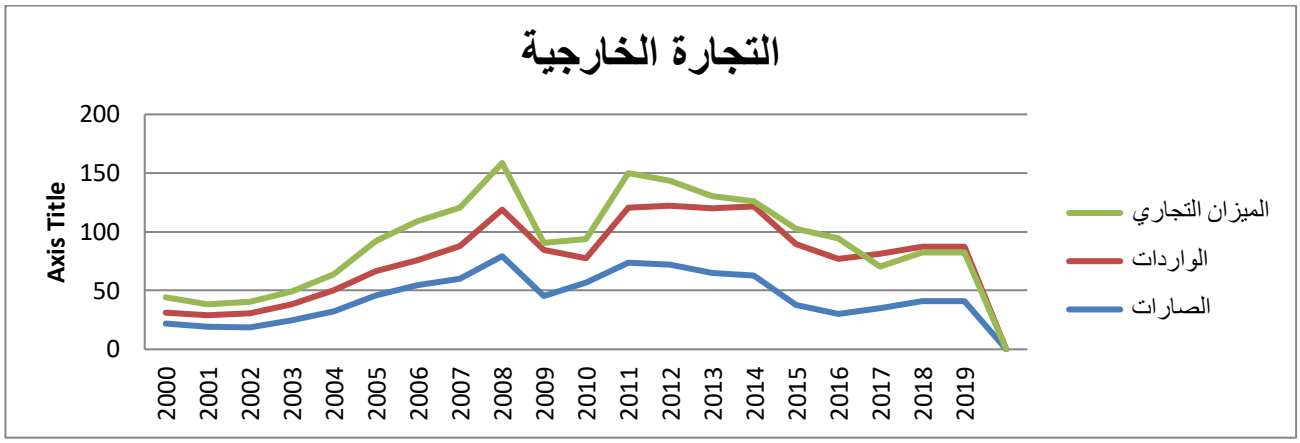

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم(07)، مخرجات Microsoft Office Excel

الشكل البياني(رقم2-6):تطور معدل التغطية للتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة(2019/2000).

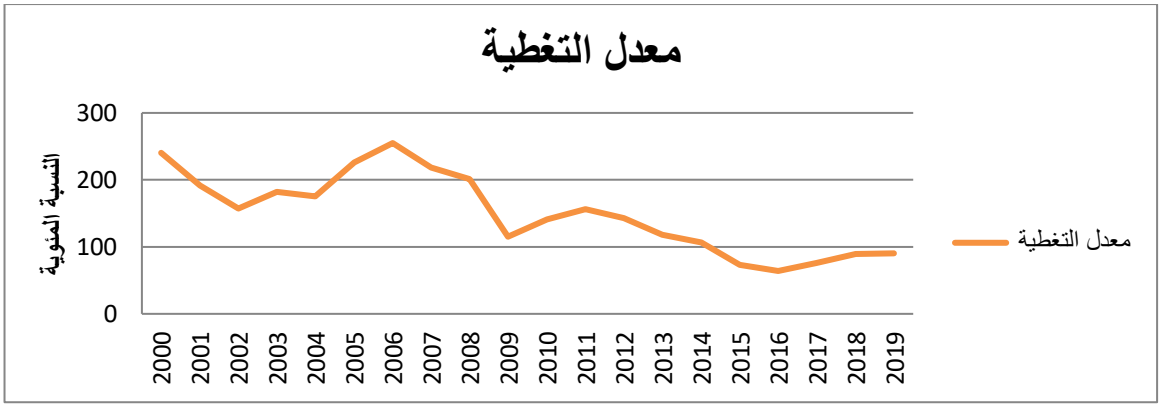

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم(07)، مخرجات Microsoft Office Excel

من خلال الأشكال البيانية نشاهد أن الميزان التجاري شهد تحسنا ملحوظا مع بداية الألفية. وكما هو معلوم فالصادرات الجزائرية تتوقف أساسا على قطاع المحروقات، وبالتالي فالتحسن في رصيد الميزان التجاري تتحكم فيه إلى حد بعيد أسعار المحروقات. هذه الأخيرة عرفت عدم استقرار في البداية. إذ بلغ المتوسط السنوي لأسعار البترول 28.5 دولارا للبرميل سنة 2000، و 24.85 دولارا للبرميل سنة 2001 ثم 25.24 دولارا للبرميل سنة 2002. وبالمقابل فإن الصادرات الإجمالية عرفت تدهورا خلال السنوات الثلاث الأولى. إذ بلغت قيمة الصادرات الإجمالية سنة 2000 ما قيمته 22.03 مليار دولار، ثم انخفضت سنة 2001 إلى 19.13 مليار دولار، لتصل إلى 18.82 مليار دولار سنة 2002. ومن جهة أخرى نجد أن الواردات الإجمالية عرفت تزايدا. فبعد أن سجلت ما قيمته9.17 مليار

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري (2020/2000)

دولار سنة 2000، ارتفعت إلى 9.94 مليار دولار سنة 2001 لتصل إلى 12 مليار دولار سنة 2002، وكنتيجة لذلك فإن معدل التغطية انخفض من 240 سنة 2000 إلى 157٪ سنة 2002. في سنة 2003 حققت الجزائر فائضا تجاريا يقدر ب:11.7 مليار دولار. إذ قدرت قيمة الصادرات ب:24.61 مليارا بارتفاع بأكثر من 30% بالنسبة لسنة 2002 وقيمة الواردات ارتفعت بأكثر من 12% لتصل إلى 13.53 مليارا. وتحتل المحروقات قمة الصادرات بمداخيل تقدر ب: 23 مليار دولار تمثل ارتفاعا ب28% مقارنة بسنة 2002 حيث تعتمد الجزائر على إنتاجها من المواد البترولية في مجال الصادرات بنسبة تقدر ب97٪ من الصادرات الإجمالية.ومع التحسن التدريجي الذي عرفته أسعار البترول سنة 2004 حيث وصل المتوسط السنوي للأسعار إلى 34.29 دولارا للبرميل مقابل29.03 دولارا للبرميل سنة 2003. فقد تحسن رصيد الميزان التجاري وسجل فائضا بقيمة 13.77 مليار دولار، أي بنسبة ارتفاع في حدود 24% مقارنة مع سنة 2003. وقد ارتفعت صادرات المحروقات سنة 2004 بنسبة 31.5% لتصل إلى31.55 مليار دولار. في حين بلغت الصادرات الإجمالية سنة 2004 ما قيمته 32.08 مليار دولار بنسبة ارتفاع قدرها 30.35% مقارنة بسنة 2003. ومن جانب آخر نجد أن الواردات الإجمالية ارتفعت سنة 2004 إلى 18.30 مليار دولار نظرا لارتفاع الطلب المحلي على السلع والخدمات ومختلف التجهيزات المرتبطة بالاستثمار. وما يلاحظ سنة 2004 هو انخفاض معدل التغطية إلى 175% مقارنة ب 182% سنة 2003 نظرا لأن وتيرة ارتفاع الواردات أكبر من وتيرة ارتفاع الصادرات.

تواصل ارتفاع الفائض في الميزان التجاري خلال سنتي 2005 و 2006 وبلغ ما قيمته 25.64 مليار دولار و 33.15 مليار دولار على التوالي. وهذا نظرا لوتيرة الارتفاع الكبيرة المسجلة في الصادرات الإجمالية مع ارتفاع بطيء في حجم الواردات. حيث ارتفعت الصادرات الإجمالية من 46 مليار دولار سنة 2015 إلى 54.61مليار دولار سنة 2016. شكلت صادرات المحروقات منها ما قيمته53.61 مليار دولار. وبذلك فقد ارتفعت صادرات المحروقات بنسبة 17.6% مقارنة مع سنة 2015. أما بخصوص الواردات فبعد الارتفاع الكبير سنة 2004، عرفت سنة 2006 ارتفاعا جد بطيء. إذ بلغت الواردات الإجمالية سنة 2006 ما قيمته

21.45 مليار دولار، مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 5.4% مقارنة بسنة 2005.

بالرغم من الارتفاع المسجل في حجم الصادرات الإجمالية سنة 2007، إلا أن رصيد الميزان التجاري قد انخفض بنسبة 1.78% مقارنة بسنة 2006 ووصل إلى32.53 مليار دولار. وهذا نظرا

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري (2020/2000)

لوتيرة الارتفاع الكبيرة في حجم الواردات التي وصلت إلى 27.63 مليار دولار سنة 2007، أي بنسبة ارتفاع تقدر ب 28.8% ،في حين أن الصادرات الإجمالية كانت قد ارتفعت بنسبة 10.1 % لتبلغ ما قيمته 60.16 مليار دولار سنة 2007 منها حوالي 59.6 مليار دولار كصادرات محروقات التي عرفت ارتفاعا بنسبة 11.2% مقارنة بسنة 2006. ونظرا لأن وتيرة زيادة الواردات أعلى من الصادرات فقد انخفض معدل التغطية سنة 2007 إلى 218% بعدما وصل سنة 2006 إلى 255 %.

وعرفت سنة 2008 أداء مقبولا بخصوص مستوى الميزان التجاري. إذ سجل هذا الأخير فائضا في حدود

39.81 مليار دولار ما يمثل أكثر من 20% من إجمالي الناتج الداخلي الخام. إن هذا الداء يعكس الارتفاع المستمر لأسعار البترول آنذاك، والتي ارتفعت بنسبة 33% مقارنة مع متوسط أسعار المحروقات لسنة 2007. وبذلك نجد أن إجمالي الصادرات ارتفع إلى 79.29 مليار دولار منها حوالي 77.19 مليار دولار صادرات المحروقات. مع العلم أن أسعار البترول بدأت في الانخفاض مع منتصف سنة 2008 نظرا للأزمة التي كان يعاني منها الاقتصاد العالمي. وإلى جانب ذلك فقد عرفت الواردات الجزائرية ارتفاعا هي الأخرى سنة 2008 مقارنة مع سنة 2007. إذ وصلت إلى39.47 مليار دولار بنسبة ارتفاع تجاوزت 42%.

مع التحسن التدريجي الذي عرفته أسعار البترول سنة 2010 مقارنة بسنة 2009 فقد عرفت صادرات البترول زيادة معتبرة لتصل إلى حوالي56.12 مليار دولار مقابل 44.41 مليار دولار سنة 2009. بالرغم من الانخفاض الطفيف في الكميات المصدرة من المحروقات بنسبة1.78% مقارنة بسنة 2009. كما عرفت بعض الصادرات خارج المحروقات تحسنا طفيفا مقارنة بسنة 2009 وهو ما انعكس بالإيجاب على وضعية الميزان التجاري، الذي انتقل رصيده من5.9 مليار دولار سنة 2009 إلى16.58 مليار دولار سنة 2010. كما ارتفع معدل التغطية من 115% سنة 2009 إلى ومع الاستقرار النسبي الذي عرفته أسعار البترول سنة 2011 بمتوسط سعري في حدود 112 دولار للبرميل، فإن الميزان التجاري سجل فائضا ب29.24 مليار دولار. إذا بلغت الصادرات الإجمالية حوالي73.48 مليار دولار بزيادة نسبتها حوالي 28% مقارنة مع سنة 2010، منها حوالي71.66 مليار دولار كصادرات محروقات. و بلغت الواردات الإجمالية حوالي47.24 مليار دولار بزيادة نسبتها تقدر بحوالي 16% مقارنة بسنة 2010. كما ارتفع معدل التغطية إلى7.156 سنة 2011.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري (2020/2000)

سجلت سنة 2012 فائضا في الميزان التجاري وصل إلى 21.49 مليار دولار. وهذا بسبب الانخفاض الكبير في الصادرات بحوالي9.59% والارتفاع الكبير في الواردات بنسبة9.23%. مما أثر على معدل التغطية الذي انخفض هو الآخر من 143 سنة 2012 إلى 118. سنة 2013.

وفي سنة 2014 عرف الميزان التجاري فائضا بمبلغ4.30 مليار دولار. لينخفض رصيد الميزان التجاري في سنة 2015 ويسجل عجزا بحوالي13.17 مليار دولار بسبب انخفاض كل من الصادرات والواردات ،إذ انخفضت الواردات بنسبة 12.08 % وانخفضت الصادرات بنسبة39.91%، نظرا للتراجع الحاد في أسعار البترول بحوالي47.1% سنة 2015. وبالتالي عرف معدل تغطية الواردات بالصادرات انخفاضا من 107% سنة 2014 إلى 73 % سنة 2015.

في سنة 2016 ارتفع العجز ليصل إلى17.84 مليار دولار سنة 2016. أي بزيادة قدرها4.8%. ويرجع ذلك إلى الانخفاض المستمر في أسعار البترول بحوالي15.2% مما أثر على حجم صادرات المحروقات التي تراجعت بحوالي. 15.6% بالرغم من أن الكميات المصدرة من المحروقات في سنة 2016 ارتفعت بحوالي10.7 %. وقد وصل حجم الصادرات الإجمالية سنة 2016 إلى 30.02 مليار دولار مقارنة بسنة 2015 عندما بلغت الصادرات الإجمالية قيمة 37.78 مليار دولار. إضافة إلى انخفاض حجم الواردات إلى 47.08 مليار دولار بعد أن وصلت إلى 51.5 مليار دولار سنة 2015. ويرجع ذلك إلى تقليص الواردات المتعلقة بمداخيل عوامل الإنتاج. أما في سنة 2017 فقد انخفض العجز التجاري إلى حوالي 10.86 مليار دولار بسبب ارتفاع الصادرات إلى حوالي 35.19 مليار دولار أي بنسبة 17.22٪ مقارنة مع سنة 2016. وكذا انخفاض بطيء في حجم الواردات التي وصلت إلى 46.05 مليار دولار. وبذلك ارتفع معدل التغطية إلى 76..

وبخصوص سنتي 2018و2019، فتشير الأرقام المؤقتة إلى أن الميزان التجاري سجل أقل عجز ب5.05 مليار دولار. إذ عرف حجم الصادرات ارتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة 2017 ووصل إلى41.16 مليار دولار. في حين أن حجم الواردات ارتفع بشكل بطيء إلى حدود 46.19 مليار دولار. ومنه نجد أن معدل التغطية ارتفع إلى 94٪.

المطلب الرابع: تحليل آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على سعر الصرف الرسمي EXRATE.

الجدول (رقم2-10):تطور قيمة سعر الصرف الرسمي في الجزائر خلال الفترة(2020/2000).

الوحدة:لكل دولار أمريكي LCU

السنوات	LCU/DZ
2000	75.26

77.22	2001
79.68	2002
77.39	2003
72.06	2004
73.28	2005
72.65	2006
69.29	2007
64.58	2008
72.65	2009
74.39	2010
72.94	2011
77.54	2012
79.37	2013
80.58	2014
100.69	2015
109.97	2016
110.97	2017
116.59	2018
119.35	2019
126.78	2020

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على : صندوق النقد الدولي

الشكل البياني(رقم2-7): تطور معدل سعر الصرف الرسمي في الجزائر خلال الفترة(2020/2000)

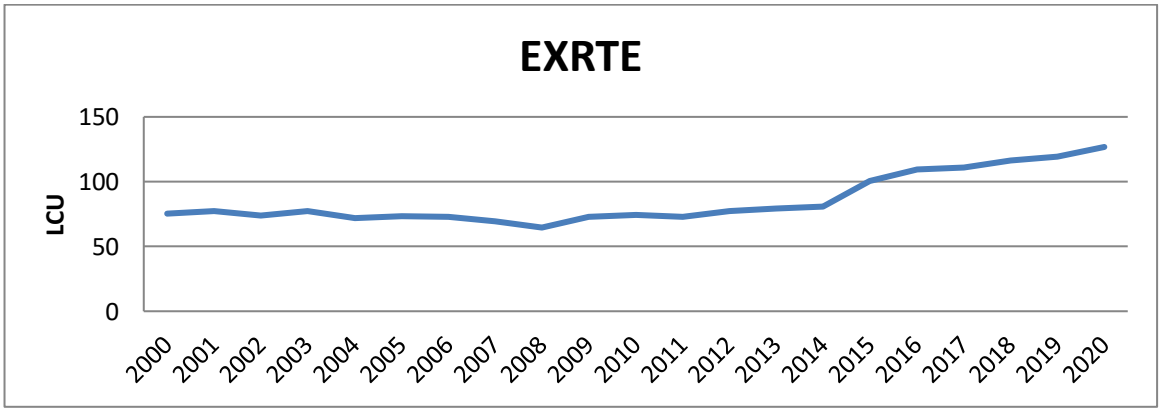

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول(رقم08)،مخرجات Microsoft Office Excel

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري (2020/2000)

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن سعر الصرف الرسمي(EXRATE) خلال العشرية الأولى من سنة 2000 إلى سنة 2011 مستقر،حيث ظهر الأورو مكان الدولار الأمريكي ،حيث حصل اختلال وقتها في العملات المرجعية الدولية ساهم في استقرار الدينار لغاية سنة 2011 .

وبعد تلك الفترة إلى غاية سنة 2014 كان تزايدا طفيفا في سعر الصرف إلى أن وصل سنة2015إلى اعلي قيمة يسجلها سعر الصرف وكان أكبر انهيار في قيمة صرف الدينار حيث بلغ سعر تداول الدولار في البنوك الرسمية لأول مرة منذ الاستقلال إلى 69.100 دينار .وهذا الانهيار الحاد الذي هدد الاقتصاد الوطني وسبب اثأر اقتصادية سلبه وخيمة على المواطنين،تجلت في ارتفاع تدريجي في أسعار العديد من المواد،ما أصبح يشكل كابوسا يخيم على يوميات المواطنين في تلك الفترة،وسببه تراجع إيرادات الخزينة جراء استمرار انهيار أسعار النفط وخلف أيضا اثر كبير على سوق العملة الموازية التي تعتبر أكثر رواجا في الجزائر.

ومن سنة 2015 إلى 2020 أبى الدينار الجزائري توقف انزلاقه أمام العملات الأجنبية، التي خسر أمامها الكثير من النقاط، متجهاً لإنهاء 2020 بأرقام تاريخية، وتأثرت أسواق الصرف سلباً بحالة الركود التي ضربت الاقتصاد الجزائري منذ مارس ، بفعل تفشّي فيروس كورونا، وتراجع إيرادات البلاد من النقد الأجنبي، مع فقدان أسعار النفط 60% من قيمتها خلال الربع الأول من عام 2020، إذ فقد الدينار تماسكه مقابل الدولار واليورو في تعاملات البنو

المطلب الخامس: تحليل آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة.

الجدول (11-2):تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2020/2000).

الوحدة:نسبة مئوية

السنوات	التغير%
2000	29.50
2001	27.31
2002	25.66
2003	23.72
2004	17.66
2005	15.27
2006	12.51

13.79	2007
11.34	2008
10.17	2009
9.96	2010
9.97	2011
10.97	2012
9.83	2013
10.60	2014
11.21	2015
10.50	2016
11.71	2017
11.73	2018
11.38	2019
14.10	2020

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على صندوق النقد الدولي: قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي (WEO) ،

الشكل البياني(8-2): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة(2020/2000)

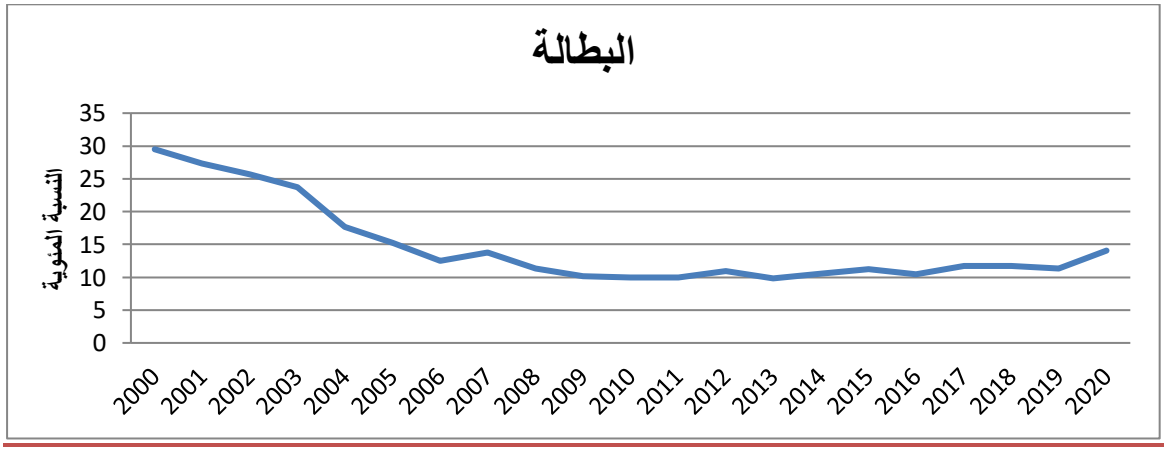

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على جدول (رقم09)، مخرجات Microsoft Office Excel

من خلال الشكل البياني يلاحظ أن معدل البطالة من سنة 2000إلى 2010هي فترة تاريخية خاصة جدا بالنسبة لسوق العمل في الجزائر، لأن هذا الأخير عرفت تغيّرا ملحوظا حسب المعطيات الإحصائية

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري (2020/2000)

الرسمية، و تسمح النظرة العامة حول الاتجاهات الحديثة لتطور حجم الفئة الناشط (ACTIFS) بتحديد نمو هذه الفئة ، بحيث بلغت سنة 2010 حدود 9.6% نسبة البطالة بعدما كانت سنة 2003ب 29.50% ، أما في مجال الشغل(EMPLOI) ، فقد عرفت الفترة نفسها ارتفاعا محسوسا في اليد العاملة.

ومن سنة 2010 إلى سنة 2017 ارتفعت نسبة البطالة بالجزائر خلال عام 2017 ، لتصل إلى نسبة11.71%، مقارنة بعام 2016 عندما كانت في حدود 10.5%. هذا الارتفاع سببه الزيادة في حجم اليد العاملة الباحثة عن العمل خلال الفترة المذكورة. علما أن اليد العاملة النشيطة تمثل مجموع الأشخاص الذين بلغوا سن العمل والمتوفرين في سوق الشغل سواء كانوا حائزين على عمل أو متواجدين في حالة بطالة.

ومن سنة 2018 إلى سنة 2020 انخفضت نسبة البطالة بشكل محسوس سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 بنسبة قدرت ب 35.0% لتقفز سنة 2020 إلى 14.10% حيث سجلت البطالة أعلى مستوياتها خلال السنوات الأخيرة وأحدى أسباب ارتفاع البطالة تقليص النفقات المُدرجة في قانون المالية 2020، ما يعكس عمليًا، تراجع استثمارات

الدولة في مجال القطاعات الحيوية، والمنشآت القاعدية، جدير بالذكر أنّ هذا التراجع، انعكس عنه إفلاس 60%، من مؤسّسات تنشط في قطاع الأشغال العمومية، وانخفاضٍ محسوسٍ في رقم أعمال الصناعة الغذائية إلى 70%، إضافة إلى تراجع النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، وضبابية المشهد السياسي وعدم استقراره، وتداعياته على مناخ الأعمال، و تراجع عامل الثّقة لدى المتعاملين الاقتصاديين والشركاء الأجانب.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري (2020/2000)

خلاصة:

قدمنا في هذا الفصل دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري التي لم تتوصل الدراسة النظرية فيها لنتيجة قطعية ، حيث رأينا في الجانب التحليلي أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عرف عدة تقلبات وهذا راجع إلى الأزمة السياسية والأمنية التي خلقت مناخ غير ملائم للمستثمر الأجنبي وغيرها من الأسباب، حتى سنة 2006 إلى 2010 فقد تميزت هذه الفترة بالارتفاع المتزايد للاستثمار الأجنبي المباشر وهذا راجع إلى اهتمام الجزائر بهذا النوع من الاستثمار من خلال وضع عدة قوانين وتشريعات وتسهيلات من شأنها استقطاب المستثمر الأجنبي.

كما حاولنا قدر الإمكان الإجابة عن الانشغالات الأساسية للدراسة عبر محاولة تقدير قيمة الأثر التي تخلفه الآثار الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

حيث جهدنا قدر المستطاع للالتزام بمنهجية التحليل الاقتصادي عموما، بداية بجمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة من موقع البنك الدولي ، ومن ثم معالجتها.

وكخلاصة أساسية من خلال الدراسة التحليلية نجد أن المتغيرات الاقتصادية(التضخم،الناتج المحلي الإجمالي ،سعر الصرف الرسمي ، البطالة،التجارة الخارجية) لها تأثير مباشر على الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن المتغيرات المستقلة تؤثر في مجملها على المتغير التابع ، وهي نتائج تتوافق مع الواقع فكثير من الظواهر لا تستجيب آنيا لمحدداتها بل تكون نتيجة لتراكمات تاريخية.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري (2020/2000)

الخاتمة:

من خلال ما تعرضنا إليه في هذا البحث يتضح لنا أنه بالرغم من الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية التي تسعى جاهدة إلى إضفاء حركية على نشاطها الاقتصادي والتحسين التدريجي لبيئتها الاقتصادية وما تقدمه من العديد من المزايا والحوافز للمستثمرين غير أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم يصل إلى المستوى المطلوب، وذلك راجع إلى المناخ الاستثماري الذي لا يزال يشوبه العديد من العوائق التي تؤدي إلى ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة.

✓ **فرضيات الدراسة:**

- يوجد أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر وهي فرضية صحيحة
- يوجد أثر سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على التضخم في الجزائر وهي فرضية صحيحة
- يوجد أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وهي فرضية صحيحة
- يوجد أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على سعر الصرف الرسمي في الجزائر وهي فرضية صحيحة
- يوجد أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية في الجزائر وهي فرضية صحيحة

✓ **نتائج الدراسة:**

من خلال الإجابة على الفرضيات، وما تم دراسته في الجانب النظري والتحليلي تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

نتائج الدراسة النظرية:

تتمثل نتائج الدراسة النظرية فيما يلي:

- للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة لمساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية والتخفيف من أعبائها والتقليل من معدلات البطالة ونقل التكنولوجيا الحديثة.
- يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من الوسائل التمويلية الخارجية الأقل تكلفة التحقيق التنمية وخاصة بعد عجز المصادر المحلية عن تمويلها.
- تكون الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أغلب الأمر بسبب رغبة المستثمر في توسيع نشاطه نحو بلد آخر أو من أجل الاستفادة من ميزة توفر عوامل الإنتاج بتكلفة أقل.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري (2020/2000)

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الأكثر تفضيلا من طرف الدول المضيفة وذلك للقيمة المضافة التي يقدمها للبلد المضيف.

نتائج الدراسة التحليلية:

لقد اتضح من خلال الدراسة التحليلية ما يلي:

- وجود العديد من العراقيل التي تحول دون جذب المستثمرين الأجانب بالرغم مما قامت به الجزائر من إصلاحات اقتصادية، وما قدمته من مزايا وحوافز للمستثمرين الأجانب.
- شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال فترة الدراسة تحسن كبير ونمو ايجابي ملحوظ، ويرجع ذلك إلى اهتمام السلطات الجزائرية بتوفير مناخ ملائم، وذلك من خلال مختلف القوانين التي أصدرتها بغية تشجيع الاستثمار وتطوره كذا الضمانات المقدمة للمستثمرين الأجانب وما ينتج عنها من نمو هذه التدفقات.
- عدم توزع الاستثمار الأجنبي المباشر بكفاءة في مختلف القطاعات الاقتصادية، إذ ينحصر في قطاعات معينة خاصة قطاع المحروقات.
- تملك الجزائر مقومات اقتصادية وطبيعية تمكنها من أن تكون وجهة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- عملت الجزائر جاهدة من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بتهيئة الأرضية القانونية والتشريعية المناسبة لجذب المستثمرين الأجانب.
- كما ظهرت النتائج المتحصل عليها أن المتغيرات المستقلة تؤثر في مجملها على المتغير التابع ، وهي نتائج تتوافق مع الواقع فكثير من الظواهر لا تستجيب آنيا لمحدداتها بل تكون نتيجة لتراكمات تاريخية.
- وجود علاقة عكسية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي، نظرا التوجه المستثمرين الأجانب للاستثمار في القطاع النفطي، وعدم تنوع الاقتصاد الجزائري، مما يجعل الناتج المحلي الإجمالي مرتبطا بأسعار النفط، مما يؤدي إلى انخفاضه في الفترات التي تشهد تراجع أسعار النفط.
- وجود علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري الذي يعد أهم محدد لهذا الأخير، ويرجع ذلك إلى نوع الاستثمار والقطاع الموجه إليه، والمتمثل في القطاع النفطي الذي تقوم الجزائر بتصدير منتجاته لدول عدة.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري (2020/2000)

-وجود علاقة عكسية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و معدل التضخم، لأن ارتفاع هذا الأخير يؤدي إلى ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج ومن ثم انخفاض أرباح المشاريع، الأمر الذي يحد من تدفق مشروعات جديدة، كما أن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى خفض سعر صرف العملة مما يؤدي بدوره إلى فقدان جزء من الحصة في السوق العالمية مما يقلل الحافز على الاستثمار.

- ✓ **الاقتراحات:**

بعد عرض النتائج المتوصل إليها والتحقق من مدى مطابقتها الفرضيات الموضوعة، نطرح الاقتراحات التالية:

- تحسين البيئة المؤسسية الملائمة لجذب المستثمرين، وذلك بتسهيل الإجراءات وتخفيف التكاليف وإلغاء الحواجز والعراقيل التي تقف حاجز أمام المستثمر الأجنبي.
- عدم الاعتماد كليا على تقديم الإعفاءات الضريبية والحوافز حيث أنها لن تكون جاذبة للمستثمرين الأجانب الا إذا كانت البيئة المستقبلية مهيأة بما يلاءم المشروع.
- إقامة مؤسسات وهيئات وطنية لأجل دراسة الاستثمارات الأجنبية المتدفقة التي يمكنها تقديم قيمة مضافة أكبر.
- إعادة التخطيط لمجالات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر نظرا لتركز المشاريع الاستثمارية في قطاعات محددة ومحاولة توجيهها إلى القطاعات الأخرى كالزراعة والسياحة.
- ضرورة الوقوف على تطبيق القوانين التي تم وضعها ومحاولة مراقبة ما هو قائم حاليا.

- ✓ **آفاق الدراسة**

من خلال الدراسة الحالية ومن خلال الإجراءات والنتائج التي تم التوصل إليها، يتم اقتراح بعض

المواضيع بحث مستقبلا، والمتعلقة ب:

- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري؟.

- دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري (2020/2000)

قائمة المراجع:

أولا:المراجع بالغة العربية.

✓ الكتب

1) عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، القاهرة، 2003.
2) عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.
3) محمد عبد العزيز **عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس الأردن،.
4) حجازي زياد ، **مؤسسات تشجيع الاستثمار ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية**،(الأردن،الجامعة الأردنية،1996).
5) الجبوري **عبد الرزاق،حمد حسن ،دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية 2014**،(دار حامد للنشر والتوزيع،الطبعة01-عمان).
6) رضا عبد السلام،**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**(مصر،دار السلام لطبع والنشر)
7) فاضل محمد العبيدي،**البيئة الاستثمارية**،مكتب التجمع العربي2006.
8) حمادي الحسن،**الاستثمار الأجنبي المباشر وعقود التراخيص النفطية وأثرها على تنمية الاقتصاد**،مستويات الجلي الحقوقية،(بيروت،لبنان 2014).

✓ الأطروحات والمذكرات

أ- الأطروحات

1) سعيد يحي ،**تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**،أطروحة دكتورة، جامعة قسنطينة 2007-2006
2) فريد أحمد سليمان قبلان، **مشكلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي ووسائل التغلب عليها**، دراسة مقارنة مع تجارب بعض الدول النامية الأخرى، رسالة دكتورا معهد البحوث والدراسات العربية ،جامعة الدول العربية القاهرة ،2006
3) جمال محمود عطية عبيد ،**تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي** :دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري ،رسالة دكتوراه في اقتصاديات التجارة الخارجية ،جامعة حلوان،مصر،2002
4) محمد قويدر، **تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى الجزائر** رسالة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية ،وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر،2005
5) أقسام حسنة، **تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر بعد الإصلاحات مع الإشارة إلى حالة كوريا الجنوبية**، ماليزيا، مصر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2011

ب- المذكرات

1) عبير بوضياف –**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية و الفقر و البطالة في الجزائر**– العدد 44- جوان 2016 جامعة عنابة
2) ساعد بوراوي – **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي** السنة الجامعية،مذكرة ماجستير،جامعة باتنة، 2008-2007،
3) صارة زعيتري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر** دراسة تحليلة قياسية و مقارنة مع بعض الدول العربية خلال 2015-1980، أطروحة دكتورة،جامعة الجلفة،2019/2018
4) مصباح بلقاسم،**أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في التنمية المستدامة**– حالة الجزائر –،مذكرة ماجيستر،جامعة الجزائر،2005- 2006،ص11

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري (2020/2000)

5) سمية ولد بوله،**أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة مابين 2000-2017** -،مذكرة ماستر،جامعة أدرار،2019/218

6) حنان بوشناق،**تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الأقتصاد الجزائري دراسة حالة شرطة الكندي لصناعة الأدوية**،مذكرة ماجستير في قسم علوم التسيير فرع نقود مالية.2008-2009

7) سمية كمال، النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2003، ص: 165

8) نرجس قايس، **دور وكالات دعم الاستثمار في تطوير الاستثمار في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بولاية أم البواقي**-ANDI-مذكرة ماستر أكاديمي كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي،الجزائر،2014،ص:65

✓ **المجلات والدوريات**

1) رزيق مخوخ،**انعكاسات الاستثمار الأجنبي على الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية للفترة 2008-،2018**،مجلة التنمية و الاقتصاد التطبيقي جامعة المسيلة

2) رجاء عبد الله عيسى السالم، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية للمدة (1990-2010)**، محلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 3، جامعة البصرة، العراق، 2011

3) تقرير **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016**، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

4) كسرى مسعود، طهراوي دومة على **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر** - دراسة استقصائية لعينة من المؤسسات الأجنبية بالجزائر ن الملتقي الوطني حول : الترقية وتنمية الاستثمار في الجزائر ، جامعة قالمة، يومي،09-10/12/2014

5) عميروش محمد شلغوم، **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية**، مكتبة حسن المصرية، لبنان ، 2012

6) :مجلة "**دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية**"المجلد 05 (العدد 01) - سنة 2016.

7) بولعيد بولرياح، **معوقات الاستثمار في الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**،العدد،2005،04

8) عدنان غانم ،**لبنى حسين صالح المسيلي،دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في الجهوية اليمنية**،مجلة ديمشق،المجلد 19،العدد2،سوريا2003.

9) بن زيدان فاطمة الزهراء،**محددات النمو الاقتصادي المستدام لدول شمال أفريقيا باستخدام نماذج بانل(1990-2016)**،مجلة نماء الاقتصاد والتجارة جامعة الشلف،الجزائر،العدد الرابع،ديسمبر 2020.

✓ **الملتقيات**

أ- الملتقيات الدولية

1) عيسى الغزالي،**الاستثمار الأجنبي –تعارف و قضايا** –سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية العدد 2004

2) عبد الله بلوناس و مدرة محمد، **أثار ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية**، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول: الاستثمار الأجنبي المباشر و مهارات الأداء الاقتصادي، حالة بعض الدول النامية، 23/ 22 أكتوبر 2007، جامعة بومرداس، الجزائر

3) عبد الوهاب بن بريكة، نحوى حبه، **دور الأجهزة الحكومية في دعم الاستثمارات المحلية وتقليص حجم البطالة** - دراسة حالة ANSEJ و CNAC بسكرة -، مداخلة بالملتقي الدولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة الجزائر ،ص:06

ب- الملتقيات الوطنية

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري (2020/2000)

1) حلمي حكيمة، ساسان نبيلة، **الاستثمار في الجزائر تقييم لمناخه وقراءة في ملامحه، جامعة قالمة**، الملتقي الوطني حول التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة قالمة، يومي 09-10/12/2014-

✓ **الجرائد والمنشورات والقوانين**

1) المادة 06 ، **من المرسوم التنفيذي رقم 96 - 296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996**، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونا الأساسي، الجريدة الرسمية رقم 52، الصادرة يوم 11 سبتمبر 1996،
2) المواد 01- 02- 06، **من المرسوم التنفيذي رقم 01- 281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001**، الجريدة الرسمية رقم 55، الصادرة بتاريخ 26 سبتمبر 2001، ص: 06.
3) المادة 03، **من المرسوم التنفيذي رقم 06- 355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006**، يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية رقم 64، الصادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006، ص:12
4) المواد (01- 05)، **من المرسوم التنفيذي رقم 04 - 14 المؤرخ في 22 يناير 2004**، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية رقم 06، الصادرة بتاريخ 25 يناير 2004، ص، ص: 08، 09.

ثانيا:المراجع بالغة الأجنبية

1) Natalia zagravu soilita: croissance, commerce, DE et leur impact sur l'environnement cas de l'Europe centrale et orientale et de la communauté des et indépendants, thèse de doctorat en sciences économique UFR des sciences économique, université de Paris- panthéon-Sorbonne, France,2012,

2) Source: Jaya Prakash Pradhan, Foreign Direct Investment, Source: Nagesh Kumar and Externalities and Economic Growth in Developing countries : Some Empirical Explorations and Implications for WTO Negotiations on Investment, RIS DISCUSSION PAPERS, 2002,

3) Jaya Prakash Pradhan, Foreign Direct Investment, Source: Nagesh Kumar and Externalities and Economic Growth in Developing countries : Some Empirical Explorations and Implications for WTO Negotiations on Investment, RIS DISCUSSION PAPERS, 2002,

4) Manuel R. Agosin and Ricardo Mayer, Foreign Investment in Developing Countries : Does It Crowd in Domestic Investment?, UNCTAD Discussion Paper, No 146, February 2000,

5) Frederique sachwal et Serge perrin, Multinationales et développemen le rôle des politiques nationales, éd Magellan, Paris,2003

6) Source:Hooi Hooi Lean and Bee Wah Tan, Linkages between Foreign Direct Investment Domestic Investment and Economic Growth in Malaysia, Journal of Economic Cooperation and Development,2011

ثالثا: مراجع الانترنت

1) السقات دقيق: أكرم محيي الدين مراجعة: رزان حميدة،https://www.ibelieveinsci.com/?p=75414
2) البنك الدولي.https://www.albankaldawli.org/ar/home
3) مؤشرات التنمية العالمية.https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري (2020/2000)

4) https://knoema.com/atlas/sources/UNSD
5) صندوق النقد الدولي: قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي (WEO) ،

6) دليل ضمانات الاستثمار.www.miga.org .
7) منتدى المهندس الجزائري، WWW.INGDZ.C